

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٠٠

الخميس ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد بارباليتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد لي باودونغ
	فرنسا السيد آرو
	غابون السيد إسوزي - نغوندت
	لبنان السيدة زيادة
	المكسيك السيد بويني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	النمسا السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/165)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن

(S/2006/507)

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/165)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، سيراليون، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ناميبيا، نيوزيلندا، والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/165، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بخصوص هذه المناقشة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين، أعضاء المجلس وغير الأعضاء، بألا تتجاوز مدة بيانهم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة وللسماح للوفود الكثيرة بالتكلم في الوقت المخصص. وأطلب من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تدلي بنص موجز وأن تعمم النص الكامل لبياناتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أباكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن. وهذه مسألة بالغة الأهمية لأعضاء الأمم المتحدة بالكامل، وإجراء تبادلات منتظمة للآراء في مثل هذه الأوضاع أمر مقيد للغاية في فهم ومعالجة الشواغل والتوقعات المشتركة.

حقا، إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإن ليس ما يقوم به من عمل فحسب، ولكن أيضا كيفية قيامه به، مسائل ذات اهتمام مشروع للمجتمع الدولي بأسره. وفي ذلك الصدد، وعلى الرغم من أن هناك إقرارا واسعا بجدية المجلس وإنتاجيته، فإن الانتقادات التي توجه إلى أساليب عمله، وبخاصة، طريقة تفاعله مع العالم الخارجي انتقادات كثيرة.

وتمحور المناقشة بشأن المسألة بصورة رئيسية حول عدد من أوجه القصور التي يُنظر إليها باعتبارها تؤدي إلى تقويض عمل المجلس. وفعلا هناك حجج متكررة بشأن نقص الديمقراطية والشرعية والقانونية والمساءلة والتمثيل في المجلس.

بحاجة إلى أن نتحدى بالواقعية وإلى أن نركز على ما هو ممكن بدلا مما هو أمثل. وعلينا أن نتصرف بحكمة وبهدف إيجاد التوازن المناسب بين الفعالية والشفافية والمصداقية. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن التنفيذ الكامل والفعال للتدابير المتفق عليها في الوثيقة S/2006/507 والمذكرات اللاحقة هو أكثر ما يلزم القيام به. وبطبيعة الحال، علينا أيضا أن نواصل محاولة زيادة تحسين وتوسيع الوثيقة S/2006/507 في ضوء تطور ممارسات المجلس والاحتياجات المحددة للعلاقات الدولية، ومع مراعاة آراء الدول غير الأعضاء في المجلس. وتمثل العملية الجارية في الفريق العامل المعني بإجراءات المجلس فرصة هامة في هذا الاتجاه، ونحن نرحب ترحيبا كبيرا بقيادة اليابان في هذا الصدد. ونظرا لعلاقات العمل الممتازة السائدة حاليا في المجلس، فإن لدي الثقة الكاملة بأننا سنحرز نتائج مرضية في تلك العملية.

وأعتقد أن أساليب عمل المجلس يمكن تناولها على أساس فئتين متميزتين ولكنهما متصلتان. وتتصل إحدى الفئتين بثقافة عمل المجلس الداخلي وتعلق الأخرى بعلاقة المجلس مع المحاورين من خارج المجلس. واليوم، نظرا لضيق الوقت والطابع العام لهذه المناقشة، سأركز على الجانب الأخير وسأحاول تقديم بعض الأفكار والاقتراحات العملية، والعديد منها في الواقع وارد بالفعل في الوثيقة S/2006/507.

ينبغي أن يكون الهدف الأولي لتناول علاقات المجلس مع الدول غير الأعضاء فيه هو زيادة شفافية عمل المجلس، بغية زيادة تفاعله مع الشركاء، وكفالة أن يكون أفضل اطلاعا على المسائل التي يعالجها. وإحراز أي نجاح في هذا الاتجاه سيجعل المجلس أكثر فعالية وقراراته أكثر قابلية للتنفيذ. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا أولا أن نواصل محاولة عقد المزيد من الجلسات الرسمية المفتوحة مقابل المشاورات المغلقة. وتشير الإحصاءات إلى أن هذا أمر ممكن فعلا بدون

وأنا لا أجادل بشأن صحة هذه الحجج أو خطأها، ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى أن نعي هذه التصورات إذا أردنا أن نعالجها على الوجه السليم. وفي نهاية المطاف، فإن الشرعية والمصداقية هما نتاج الأداء ويتطوران تمشيا مع الوفاء بالتوقعات.

وبطبيعة الحال، نظرا للطابع الخاص لمجلس الأمن، على المرء أن يدرك القيود المتأصلة للعمل الذي يمكن إنجازه من خلال ممارسة لا تركز سوى على أساليب العمل مع عدم وجود مبادرة للإصلاح الواسع. والواقع أن على جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، أن تخضع لعملية إصلاح لضمان اتساق الأمم المتحدة ونزاهتها.

ولكن هذا لا يعني أن إجراء تحسينات في أساليب العمل أمر غير ممكن أو غير فعال بدون إصلاح المجلس. وعلى العكس، تم إلى حد ما تخفيف العديد من هذه التصورات السلبية خلال الأعوام باتخاذ تدابير محدودة ولكنها فعالة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. وتشكل المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507، التي أعدت في ظل رئاسة اليابان للمجلس في عام ٢٠٠٦، مثالا ممتازا على العمل الذي يمكن إنجازه من خلال تلك المبادرات. وفضلا عن ذلك، سيكون من باب الافتعال والتشويه أن ننظر إلى المجلس من زاوية الأعضاء الدائمين مقابل الأعضاء غير الدائمين، إذ أنهم جميعا يتحملون المسؤولية الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين. فالمجلس ملك لنا جميعا - وليس ملكا لأعضائه البالغ عددهم ١٥ عضوا بل هو ملك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن هنا، فإن هناك مسؤولية جماعية عن جعله يعمل بصورة أفضل.

ولذلك، سيكون من الحكمة لنا جميعا أن نتناول هذه المسألة بطريقة عملية بدلا من طريقة فلسفية. ونحن

وبطبيعة الحال، سأكون مقصرا إن لم أشر إلى ضرورة وفائدة إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، التي يمكن أن تستكمل أعمال المجلس وتسفر عن تلاحم الجهود. ونظرا لتداخل جداول الأعمال والأهداف المشتركة، فإن تلك النقطة ليست بحاجة إلى زيادة الإيضاح ولكنها بحاجة إلى التنفيذ الكامل. وينطبق الأمر نفسه على اجتماعات صيغة أريا، التي تتيح لنا الفرصة للاستماع لأصحاب المصلحة من غير الأعضاء في الصيغة وممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين في أغلب الأحيان يقدمون تقييمات واضحة وغير خاضعة للرقابة ومتسمة بالتبصر للمسائل التي نواجهها في المجلس. والطابع غير الرسمي لهذه الاجتماعات يجد ذاته ميزة يلزم الاستفادة منها على نحو أكثر تكرارا.

وفي السياق نفسه، يمكن لبعثات مجلس الأمن وينبغي لها أن تستخدم بشكل أكثر فعالية في توجيه رسائلنا والاتصال بالمحاورين في الميدان والحصول على تقييم مباشر أفضل للحالة. وبالتالي ينبغي أن تعد اختصاصات وأهداف هذه البعثات بعناية كبيرة لتخدم أهدافنا الأكبر بصورة أفضل.

وأخيرا، ينبغي إعطاء رؤساء المجلس دورا أكثر منهجية في نقل العناصر الأساسية ل مشاوراتنا المغلقة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس وإلى وسائط الإعلام. ولذلك فإن ممارسة الإدلاء بملاحظات شفوية بعد المشاورات أمر مفيد للغاية، ولكن ينبغي أن نتجنب التدخل في كل صغيرة وكبيرة للممارسة وإفساح مجال أكبر للرؤساء لإطلاع الأطراف المهتمة بمداولات المجلس.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق باختصار شديد لمسألة أخرى ذات صلة إلى حد ما بثقافة عملنا الداخلي، ولكنها أيضا بالغة الأهمية لشرعية قرارات المجلس

إحداث أي تأثير سلبي على أعمال المجلس. وعلى العكس، فإنه يزيد إمكانية الوصول إلى المجلس ومصادقته.

كما أن علينا أن نحاول إقامة علاقة عمل أوثق مع البلدان المساهمة بقوات وبشرطة، وبخاصة فيما يتعلق بالبعثات التي تشارك فيها هذه البلدان. وهناك سبل عديدة للقيام بهذا العمل، وعقد المزيد من الجلسات المتكررة والموضوعية مع هذه البلدان يأتي على رأس القائمة. ونحن بالفعل نخطو خطوات واسعة في هذا الاتجاه في سياق إصلاح حفظ السلام الذي عكفنا عليه في العام الماضي، ولكن هناك مجالا لإحراز المزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، يمكننا أيضا أن نتبادل التقارير ومشاريع القرارات المتعلقة بالبعثات مع البلدان المساهمة بقوات، وبشكل متزامن مع أعضاء المجلس، وأن نسعى للحصول على آراء هذه البلدان وإسهاماتها في الوقت المناسب.

وبالمثل، فإن تنظيم جلسات الحوار التفاعلية وغير الرسمية مع البلدان التي يتناولها المجلس بوصفها جزءا من جدول أعماله يمكن أيضا أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وستوفر لنا الجلسات التي يشارك فيها "أعضاء المجلس الـ ١٥ زائدا الدول غير الأعضاء في المجلس" فرصة للاستماع للقصة من وجهة نظر الدول غير الأعضاء في المجلس وتلقي معلومات مباشرة فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع.

وإحدى الأفكار القيمة الأخرى التي أفهم أنها تكرر تقريبا في كل مرة نجري فيها هذه المناقشة هي جدوى عقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وإضافة إلى اجتماع رؤساء المجلس مع رؤساء هذه الهيئات، وهو ما ينفذ بشكل جزئي، يمكننا أيضا النظر في دعوة رؤساء هذه الهيئات إلى مناسبات غداء العمل مع الأمين العام.

كان هاما جدا لتعزيز مبادئ الشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن.

وفي السنوات الأخيرة، حقق أعضاء مجلس الأمن تقدما كبيرا في هذه المجالات من خلال الحوار البناء مع الدول الأعضاء المهتمة غير الأعضاء في المجلس. وقد زاد عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن. واعتمد المجلس الممارسة المنتظمة القاضية بعقد رئيس مجلس الأمن جلسات إحاطة إعلامية للدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن برنامج عمل المجلس.

وتقدم الهيئات الفرعية للمجلس تقارير منتظمة عن أعمالها. وقد تحسنت نوعية التقارير السنوية للمجلس. ويتم نشر معلومات شاملة ومستكملة بانتظام عن أعمال المجلس في موقع المجلس على شبكة الإنترنت. وتجري إضافة وحذف البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن بطريقة منظمة. وقد زادت فرص الاتصال بين مجلس الأمن والدول المهتمة، بما في ذلك كجزء من اجتماعات صيغة أريا وما يسمى الحوارات التفاعلية غير الرسمية.

ويتعاون مجلس الأمن بفعالية مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية التابعة لها. وأعطى زخم إضافي للحوار مع المنظمات الإقليمية، بغية تسخير إمكانيات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولا تمثل هذه بأي حال من الأحوال قائمة كاملة بالإنجازات الحقيقية في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ونرى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستتخذ خطوات متبادلة وستظهر اهتماما أكبر بالتعاون مع مجلس الأمن. ومن الناحية العملية، على الرغم من زيادة عدد الجلسات المفتوحة للمجلس والإحاطات الإعلامية التي

ومصادقيتها. وهي تتعلق بكيفية إعدادنا للوثائق والتفاوض بشأنها، سواء كانت قرارات أو بيانات صحفية أو رئاسية. وفي الواقع، فإن هناك ميلا في المجلس إلى إجراء مشاورات مسبقة بشأن العديد من تلك الوثائق فيما بين العدد المحدود للبلدان، مثل مجموعات الأصدقاء، قبل تبادلها مع بقية أعضاء المجلس.

وقد يدافع المرء عن الفائدة العملية للحصول على موافقة البلدان المهتمة بصورة مباشرة على المعايير الأساسية للوثائق بطريقة تسهل بناء توافق الآراء. ولكن ينبغي ألا يقيد ذلك بأي حال من الأحوال المشاركة الكاملة لجميع أعضاء المجلس في أعمال المجلس. وإلا، فإن ملكية قرارات المجلس ومن ثم إمكانية تنفيذها سيتم إضعافهما. وعلاوة على ذلك، ولكون المجلس يتصرف في أغلب الأحيان بوصفه هيئة شبه قضائية وتؤثر قراراته، مثل فرض الجزاءات، على القانون الدولي أيضا، فإن الإشراف الكامل لجميع الأعضاء في عمليات تشكيل القرار وصنع القرار أمر يتسم بالمزيد من الأهمية في ذلك الصدد.

لقد أطلت الكلام. وأنا أعلم أن هناك مزيدا من المتكلمين المسجلين في قائمتكم، لذلك أود أن أتوقف هنا لأهنتكم سيدي الرئيس، مرة أخرى، ليس على هذه الجلسة بالذات فحسب، ولكن على قيادة اليابان المستمرة لجهود تحسين أساليب عمل المجلس. وأنا واثق بأن جلسة اليوم، والجهود التي نبذلها في إطار المجلس ستمكن المجلس وتجعله جهازا أكثر فعالية وشفافية واتساق - وهذا هدف مشترك ترنو إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): إن وضع أعضاء مجلس الأمن في عام ٢٠٠٦ لتوصيات بشأن أساليب عمل المجلس وهي أدرجت في المذكرة ذات الصلة لرئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

الأمن. ويدرك وفدي الجهود التي تبذلها اليابان بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، لمواصلة تحسين الشفافية والكفاءة في عمل المجلس وتفاعله مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

ونرى أن تفكير مجلس الأمن بشأن أساليب عمله جزء من عملية أوسع نطاقاً تهم أعضاء الأمم المتحدة بشأن الإصلاح الشامل للمجلس. وباعتبار الإصلاح مسألة عاجلة، لا بد من تكييفه مع التوازنات والتحديات العالمية الجديدة. ويوصف المكسيك عضواً منتخبا في مجلس الأمن، تشاطر المكسيك هذه الأهداف. وما فتئت إجراءاتنا داخل المجلس تسترشد بمبادئ الشفافية والديمقراطية والمساءلة وستواصل الاسترشاد، بهذه المبادئ.

إن مناقشة اليوم هامة للغاية في مواصلة المناقشات التي بدأت في عام ٢٠٠٦ باعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507، مما أدى إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، من الضروري أن يقوم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق بإجراء مناقشة وتحليل متعمقين لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة S/2006/507 وتحديد ما يلزم من استكمال للاستمرار في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتأمل المكسيك أن يؤدي هذا إلى اعتماد مذكرة رئاسية شاملة في الأشهر المقبلة. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ومواصلة تعزيز الشفافية في المجلس، من الضروري أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المنظمة في هذه المناقشة.

ومنذ اعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507، عقد المجلس عدداً أكبر من الجلسات المفتوحة والمناقشات المفتوحة، ليس بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعمال المجلس فحسب، ولكن بشأن المواضيع الشاملة التي تؤثر على حفظ السلام والأمن الدوليين أيضاً. وبالمثل، منذ عام ٢٠٠٨

يقدمها رئيس مجلس الأمن، لا يزال هناك انخفاض في مستوى حضور الدول الأعضاء. ومن المهم للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، أن تشارك بفعالية أكبر في المناقشات خلال جلساتها المنتظمة مع المجلس وأن تقدم تقييمات وآراء محددة يمكن لأعضاء المجلس استخدامها في عملهم. وبعبارة أخرى، يجب أن نلاحظ أنه حتى الآن، لم تستغل تماماً الدول غير الأعضاء الفرص المتوفرة لها حالياً.

تحدد المادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات مجلس الأمن لوضع نظامه الداخلي. وعند قيام المجلس بذلك الدور فإنه يسعى بصورة منهجية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع له من أجل تحسين أساليب عمله. وتود روسيا أن تنوه بالقيادة المهنية للفريق الذي يرأسه حالياً الممثل الدائم لليابان، السيد تاكاسو.

إن اتباع النهج الأكاديمية وغير الواقعية في هذا المجال قد يكون له أثر سلبي على إنتاجية عمل مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان المحافظة على التوازن بين انفتاح عمل مجلس الأمن من ناحية والتأكد من فاعلية عمله وأدائه التنفيذي والسري المناسب من ناحية أخرى. وأعضاء مجلس الأمن مستعدون للاستجابة أكثر للمشورة الجيدة بشأن تحسين أساليب عمله. ونحن واثقون بأن جلسة اليوم ستيسر جمع مزيد من المعلومات عن آراء الدول غير الأعضاء في المجلس وخياراتها. ومع ذلك، لا يتخذ القرارات في هذا المجال سوى أعضاء المجلس كجزء من مسؤولياتهم المناطة بهم بموجب الميثاق.

السيد بونفي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ التدابير المحددة في المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507 بشأن أساليب عمل مجلس

جدول الأعمال الشهري إلى الدول الأعضاء وإلى وسائل الإعلام. ومع ذلك، ينبغي توسيع هذه الممارسة وإضفاء الطابع المنهجي عليها لكي يتعزز استمرار الحوار مع عضوية المنظمة الأوسع نطاقا. إن المورد الإضافي الذي أثبت أنه مفيد للغاية في ذلك المجال هو الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها المجموعات الإقليمية إلى أعضاء مجلس الأمن. وبوصف المكسيك عضوا منتخبا في مجلس الأمن، يشارك وفدي في جلسات الإحاطات الإعلامية هذه مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأختتم بياني بالإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية. وكما تنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين على الصعيد الدولي. ويجب على مجلس الأمن، لحماية هذا المبدأ الأساسي، مواصلة تحسين أساليب عمله بغية كفالة وضع جميع الدول الأعضاء لهذه القرارات موضع التنفيذ بفعالية، كما تنص المادة ٢٥ من الميثاق، وبغية تعزيز مصداقية المجلس في نهاية المطاف.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على اهتمامها بعمل مجلس الأمن ودعمه.

أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرسمية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ظل الحالة الدولية المعقدة الراهنة التي تكتنفها كل أنواع التحديات الأمنية ومع الآمال الكبيرة من جانب الدول الأعضاء، يجد مجلس الأمن نفسه يواجه مهام هائلة.

في السنوات الأخيرة، يسعى المجلس للوفاء بمسؤولياته وي بذل جهودا فعالة لتحسين أساليب عمله وتعزيز شفافية عمله. لقد أنجز الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق

حسن المجلس مضمون تقريره السنوي إلى الجمعية العامة، استجابة لطلب قدمته الدول الأعضاء منذ فترة طويلة. وهناك أيضا قدر أكبر من التفاعل الآن بين البلدان المساهمة بقوات وشرطة وبين المجلس.

وعلى الرغم من إدخال هذه التحسينات، لم تنفذ جميع التوصيات الواردة في الوثيقة S/2006/507 وبرزت مخاوف جديدة يجب على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أن يراعيها.

فيما يتعلق بالشفافية، يرى وفدي أن من الضروري الاستمرار في زيادة عدد الجلسات المفتوحة للمجلس ولضمان ألا نعقد المشاورات غير الرسمية إلا عند الضرورة القصوى، وبالتالي تشجيع زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس. ومن المهم دراسة جدوى عقد مشاورات غير رسمية للاستماع إلى بيانات وإحاطات إعلامية يمكن أن تقدم في جلسات مفتوحة، على الرغم من أنها توفر معلومات إضافية عن العمل الداخلي للمجلس. كما أن من الضروري الاستمرار في تعزيز الشفافية الداخلية للمجلس. ففي الوقت الحاضر، تتخذ معظم القرارات بتوافق الآراء، مما يضمن تأثيرا سياسيا أكبر لقرارات مجلس الأمن. ولن تستمر هذه الوحدة إلا بالمحافظة على الشفافية الداخلية.

وفيما يتعلق بالفعالية، يجب على المجلس مواصلة استكشاف، وإذا أمكن تقنين، صيغ الجلسات المختلفة التي تتيح لمجلس الأمن التصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، والتفاعل مع الدول الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الصراع، بما في ذلك المجتمع المدني. إن الحوارات التفاعلية غير الرسمية التي جرت مؤخرا بشأن تشاد وسري لانكا، وكذلك العدد المتزايد من الجلسات حسب صيغة أريا تبين المرونة الجديدة للمجلس في النهوض بمسؤولياته.

وفيما يتعلق بمسألة شمول الجميع، يجب أن تستمر الممارسة التي بموجبها يقدم الرؤساء الجدد لمجلس الأمن

ثالثاً، ينبغي أن نركز طاقتنا على التصدي للتهديدات الرئيسية والملحة للسلم والأمن الدوليين. نحن نؤيد الاستعراض السنوي الذي يجريه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لبنود جدول أعمال مجلس الأمن بغية إبقاء جدول الأعمال مستكملاً، وتوفير الموارد وزيادة الكفاءة. لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مفرطة في البنود المواضيعية، وبعضها يتجاوز نطاق اختصاص المجلس. وينبغي أن يكون هذا الاتجاه مصدر قلق للدول الأعضاء.

رابعاً، ينبغي أن نواصل تحسين الجداول الزمنية ونوعية وثائق المجلس. تبين الزيادة في كمية الوثائق التي اعتمدها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة الزيادة في عبء عمل المجلس، وأيضاً تذكراً بالاهتمام الأكبر الذي ينبغي منحه لنوعية الوثائق وتنفيذها العملي. وينبغي أن تسعى تقارير الأمين العام لأن تكون أكثر تحديداً وفي الوقت المناسب بغية أن تصبح وثائق حية تعكس بحق المشاكل وتقدم التوصيات. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لإتاحة الوثائق ذات الصلة بكل اللغات الرسمية الست في الوقت المناسب، وهي خطوة مهمة في تعزيز الشفافية وانفتاح مجلس الأمن.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مهمة طويلة الأجل لا يمكن إنجازها حالاً. نحن مستعدون للعمل مع الآخرين في بذل جهود لا تكل في هذا الصدد. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن، مع مواصلة تحسين أساليب عمله والابتكار المستمر لممارسته، سيكون أقدر على الوفاء بالمهمة التي أناطت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أولاً أن أشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. نحن ممتنون لليابان على رئاسته للفريق

والمسائل الإجرائية الأخرى عملاً مثمراً، وتمثل مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507 خطوة مهمة صوب زيادة تحسين النظام الداخلي لمجلس الأمن. كما استفادت الجهود التي بذلت في هذا الصدد من الآراء البناءة والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء. وينبغي أن نبني على النتائج التي تحققت حتى الآن، وأن نستند في عملنا إلى الواقع، وأن نواصل الاستفادة من إمكانية تحسين أساليب عمل المجلس بغية جعل عمله أكثر إنصافاً وكفاءة وشفافية.

وأعتقد أننا ينبغي أن نركز جهودنا على الجوانب التالية. أولاً، ينبغي أن نتلمس على نطاق واسع آراء الدول غير الأعضاء في المجلس وأن نعزز الاتصال والتفاعل معها. وتشمل الممارسات المفيدة في هذا الصدد الإحاطات الإعلامية الشهرية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن إلى الدول غير الأعضاء في المجلس والحوارات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات. ويحدونا الأمل في أن يصغي المجلس لآراء واقتراحات الدول الأعضاء. كما نأمل أن تستغل الدول الأعضاء هذه المناسبات باعتبارها جلسات مفتوحة واجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات للإعراب عن آرائها حتى يطلع المجلس على وجهات نظرهم القيمة.

ثانياً، ينبغي أن نسعى إلى تحقيق نتائج عملية في تعزيز الشفافية. ويتعين أن تشدد جهود تحسين الشفافية على مشاركة الدول الأعضاء والنتائج العملية التي تحققت، بدلاً من أن تصبح مسألة شكلية. إن الجلسات المفتوحة أكثر شفافية وتتمتع بمشاركة أوسع نطاقاً للدول الأعضاء. وهي بهذه الصفة، توفر منبراً مهماً لغير الأعضاء في المجلس للمشاركة في عمل المجلس. ونأمل أن تركز الجلسات المفتوحة بدرجة أكبر على النتائج كي يمنح غير الأعضاء في المجلس فرصة لعرض آرائهم واقتراحاتهم. وينبغي أن تكون مواضيع الجلسات المفتوحة أكثر تركيزاً ويجب ألا تكون عامة.

هذا لم يتسن بالطبع حتى الآن إلا عندما يكون الرئيس المعني موجودا أيضا ليمثل دولة عضوا في المجلس. ونحن نرى أنه سيكون مفيدا لأعمال المجلس أن يشارك كل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام - وأكرر، كل التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام - في مشاورات المجلس ذات الصلة بغض النظر عن كونهم يمثلون دولاً أعضاء في المجلس.

ومن الطرق المهمة لتحسين التفاعل بين المجلس وسائر مجموعات الدول الأعضاء تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لقد ناقش مجلس الأمن هذا الموضوع في ظل رئاسة الصين (انظر S/PV.6257) واتفق على أن زيادة تفاعل من هذا النوع يسهم في التنفيذ المتسق والفعال لقرارات المجلس. ومن المؤكد أن هذا ينطبق على التعاون بين المجلس والاتحاد الأوروبي، الذي يهتم اهتماما قويا بالإسهام في عمل المجلس في كثير من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بل وزاد اهتمامه منذ بدء نفاذ معاهدة لشبونة.

لقد بذلت النمسا جهدا خاصا للإسهام في زيادة الشفافية والتفاعل في الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس التي يشرفها أمها تترأسها. وتحافظ النمسا، في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على حوار وثيق مع البلدان المتضررة بشكل خاص والبلدان التي تستضيف المحاكم. ونظمنا أيضا اجتماعا على نموذج "صيغة أريا" حول المسائل المتبقية فيما يخص المحاكم الجنائية كان مفتوحا لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. واستحدثنا ممارسة تقديم إحاطات إعلامية نصف سنوية بصورة منتظمة، وأصدرنا موجزا سنويا بالأنشطة التي اضطلع بها الفريق، وتم، لأول مرة على الإطلاق، إدراج فصل مكرس للفريق العامل في التقرير السنوي الأخير لمجلس الأمن (A/64/2).

العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بهذا الموضوع. كما أود أن أشكر بشكل خاص مجموعة الدول الخمس الصغيرة على إسهاماتها المهمة في الموضوع الذي نناقشه اليوم.

نحن نرى أن أي جهد لتحسين أساليب عمل المجلس يجب أن يركز على هدفين هما: تعزيز الشفافية وتعزيز التواصل بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة. كما يجب أن يهدف المجلس إلى أقصى درجات الشفافية إزاء الرأي العام الأوسع، وخاصة عن طريق التعاون مع وسائط الإعلام.

وشهدنا، في السنوات الأخيرة، بعض التحسن في تحقيق هذه الأهداف. لقد زاد المجلس عدد مناقشاته المفتوحة وإحاطاته الإعلامية. إن عملية التشاور التي أنشأها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ قرار بشأن ولاية أي بعثة أو تجديدها خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. وفي بعض الحالات، وفر ما يسمى بالحوار التفاعلي غير الرسمي لمجلس الأمن والبلدان المهتمة إطارا مفيدا لتبادل مباشر غير رسمي لآراء بشأن القضايا التي تهم المجلس. وينبغي مواصلة استكشاف هذا المسار.

كما أود أن أشيد بمبادرة أوغندا لتنظيم اجتماع غير رسمي مع الدول الأعضاء بمناسبة تقديم آخر تقرير سنوي للمجلس إلى الجمعية العامة. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

وفي الوقت نفسه، هناك مجالات أخرى لا نزال نرى فيها إمكانية كبيرة لتحسين أساليب عمل المجلس. ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. ومن واقع خبرتنا، يسهم رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام بأسلوب مفيد جدا في الجلسات العامة للمجلس بشأن حالات البلدان التي يتعاملون معها. وفي الوقت نفسه، كان من المفيد جدا أيضا الاستماع إلى تعليقاتهم الإضافية خلال مشاورات المجلس اللاحقة، لكن

مع تكيف أعمال مجلس الأمن مع الظروف المتغيرة ينبغي لأساليب عمل المجلس أن تتكيف أيضا. وإن مشاركة العضوية الأوسع تظل عاملا أساسيا في سبيل خدمة مصالح المنظمة العالمية بأسرها.

السيد ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم. لقد قدمت اليابان مساهمة هامة على مر السنين في تطوير أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال قيادتكم بشأن المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507، التي ساعدت كثيرا في تقنين وتوضيح ممارساتنا في العمل. وإن المبدأ الإرشادي الهادي لنا يجب أن يكون الفعالية، وأود أن أسلط الضوء على سبع نقاط مستمدة من ورقتك المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2010/165).

أولا، نرحب بالتوجهات الإيجابية المعروفة في ورقتكم المفاهيمية صوب مزيد من الشفافية في أساليب عمل المجلس. وتقع مسؤولية فريدة على عاتق الرئاسة كل شهر لإطلاع الدول الأعضاء الأخرى على عمل المجلس. وقد أعطينا لتلك الإحاطات الإعلامية الأولوية أثناء فترات رئاستنا الأخيرة للمجلس وإننا نشجع الآخرين على جعلها ممارسة متبعة.

ثانيا، يلزمنا أن نكفل أن الترتيبات الحالية لاجتماعات المجلس في هذا المبنى المؤقت الجديد لا تعيق التفاعل بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى.

ثالثا، نحتاج إلى تحقيق التوازن بين الشفافية والفعالية. ويلزم أن يكون مجلس الأمن قادرا على مناقشة بعض المسائل الحساسة بعيدا عن أنظار الرأي العام. ولكننا عندما نعقد جلسة سرية فإننا نحن أعضاء المجلس نتحمل المسؤولية عن كفاءة إجراء مناقشة تفاعلية حقيقية. وفي بعض الأحيان تختلف مشاوراتنا السرية قليلا عن الاجتماعات الرسمية في هذه القاعة. ويحدوني الأمل أن تتمكن من بذل جهد جماعي لجعل المشاورات غير الرسمية محفلا لمناقشة حقيقية. وينبغي

وعلاوة على ذلك أود أن أسلط الضوء على بعض التطورات داخل لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، التي تترأسها النمسا أيضا. فالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أدى إلى تحسين ملموس في الإجراءات المتبعة في تطبيق نظام جزاءات القرار ١٢٦٧ من حيث مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. وستتاح، لأول مرة، للكيانات والأفراد الساعين إلى حذف أسمائهم من القائمة، فرصة عرض قضاياهم على أمين مظالم مستقل متجرد يعينه الأمين العام. والقرار يوجه أمين المظالم إلى أن يتيح للمتمسكين كل المعلومات عن القرار السليبي بحقهم التي كانت متوفرة لدى اللجنة، بما في ذلك الملاحظات التفسيرية. ويمثل قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩) خطوة كبيرة إلى الأمام نحو تحسين الإنصاف والشفافية فيما يتصل بنظام جزاءات القرار ١٢٦٧ بتحسينه فعالية ذلك النظام ومشروعيته على السواء، وهذا مجال تم التطرق إليه كثيرا في المناقشات التي أجريت مؤخرا حول الموضوع قيد البحث اليوم. مع ذلك ما زال الكثير يعتمد على التنفيذ العملي لذلك القرار، خاصة فيما يتصل بتعيين أمين مظالم مقرر في المستقبل القريب.

واستطرادا لما قاله زميلي التركي اسمحو لي أن أقول إن الشفافية والتفاعل لا ينطويان على تحد متواصل في العلاقة بين المجلس والعضوية الأوسع فحسب وإنما في بعض الأحيان داخل المجلس نفسه. وفيما يتصل ببعض المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، فإن قرارات المجلس كثيرا ما تعد وفق شتى الصيغ الخاصة. ونحن جميعا نعرف جيدا الأسباب السياسية والعملية التي تطورت من أجلها هذه الصيغ، لكن التجربة تبين أيضا مدى أهمية الاشتمالية والشفافية لتحقيق وحدة المجلس والحفاظ عليها.

أساليب عمل المجلس تطورت على مر السنين، ولكنها مع ذلك تظل تسعى متواصلا لم ينته بعد. وبالتوافق

المنع الفعالة. ونخبذ رؤية مزيد من الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة على أساس كل حالة على حدة فيما يتصل بالحالات الجديدة التي تثير القلق. وينبغي دعوة الأمين العام وكبار المسؤولين التابعين له لموافاة مجلس الأمن بإحاطات إعلامية كمسألة روتينية عندما يعودون من زيارات إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس أو من البلدان الأخرى التي تشغل بال المجلس. كما سنؤيد تقديم إحاطات إعلامية منتظمة من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

أختمت بالقول إن المذكرة S/2006/507 تغطي مجالات كثيرة جدا وإن المجلس سيستمع اليوم إلى مقترحات كثيرة حول كيفية تحسينها. إنه لأمر صائب أن تكون إجراءات عمل المجلس برمتها موضع استعراض، لكننا نحثكم، السيد الرئيس، على وضع قائمة قصيرة بمجالات الأولوية في التنفيذ تمهيدا لإقرارها من قبل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عليها، والتي سيكون من مسؤولية الرئاسة المقبلة المضي بها قدما. ونتطلع إلى المشاركة بهمة في تلك المناقشة المتواصلة.

السيدة زيادة (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على جهودكم الحثيثة وعلى مبادرتكم إلى مناقشة وتقييم مدى تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) المتعلقة بأساليب عمل المجلس، تعزيزا للشفافية والتفاعل بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء فيه، وتوصلا إلى تحقيق فعالية أكبر لعمله وشرعية أوسع لقراراته. وإذا كان تطوير أساليب العمل يشكل جزءا لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن الذي ننادي به جميعا، بعد أن تغير المشهد الدولي وتطورت مهام المجلس، خاصة بزيادة قوات حفظ السلام والبعثات السياسية وإنشاء لجان الجزاءات، فإن المجلس، عبر فريق العمل غير الرسمي، تمكن من تحقيق عدد من الخطوات الإيجابية في هذا المجال.

للأمانة العامة أن تساعد في الحفاظ على إحاطاتها الإعلامية قصيرة ومركزة على الجوانب العملية.

رابعا، زيادة تنوع وجهات النظر المتاحة أمام مجلس الأمن كثيرا ما تساعده في تحقيق الفعالية. وقد قادت المملكة المتحدة وفرنسا الجهود الرامية إلى تحسين الحوار بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وشرطة. وأثناء رئاستنا في آب/أغسطس من العام الماضي اعتمد المجلس بياننا رئاسيا (S/PRST/2009/24) أعاد المجلس فيه تأكيد نيته على زيادة تعزيز تعاونه مع تلك البلدان وضرورة البناء على هذا التقدم. وإننا نشي على الرئاسة الحالية لتقديمها موجزات للاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات في بداية مناقشات المجلس. لكن الأمر لا يقتصر على البلدان المساهمة بقوات. وكما قال ممثل النمسا الدائم، ينبغي لنا أن نسعى إلى الحصول على مشورة أكثر تركيزا من لجنة بناء السلام عندما نناقش ولايات حفظ السلام.

خامسا، نرحب بالابتكار الأخير المتمثل في عقد حوارات تفاعلية غير رسمية أدت إلى توسيع نطاق التفاعل مع غير الأعضاء. وهذا مكن المجلس من مناقشة مسائل حساسة بصيغة مرنة وإننا نشجع على زيادة استخدام هذه الصيغ غير الرسمية في اجتماعات المجلس.

سادسا، يمكن لبعثات مجلس الأمن أن تصبح أداة فعالة في فهم المجلس للمسائل ذات الأولوية العليا وتأثيره عليها. والآن يلزمنا أن ننظر في كيفية تعظيم فعاليتها العملية. إن المجلس يجب أن يتوخى الوضوح بشأن أهدافه منذ البداية وأن يضع صيغة البعثة تبعا لذلك، بما في ذلك من خلال إرسال بعثات مؤلفة من عدد محدود من أعضاء المجلس، عندما يكون ذلك مناسبا.

سابعا، ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما أكبر لمنع الصراع. وينبغي إجراء مناقشات أكثر انفتاحا داخل المجلس حول حالات الصراع الحديثة، ليتسنى لنا أن نحدد إجراءات

من ناحية أخرى، يرحب لبنان بالاجتماعات التنسيقية التي تعقد بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات، ويدعو إلى توسيعها لتشمل الدول المضيفة أيضا. كما يؤيد لبنان الرأي المطالب بأن يتم تقديم إحاطات ممثلي الأمين العام الإعلامية في جلسات عامة وليس خلال المشاورات المغلقة إلا في الحالات الاستثنائية.

أما بالنسبة إلى الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، فرغم الخطوات التي تبنتها المذكرة الرئاسية (S/2006/507)، إلا أنها تبقى غير كافية. لذلك، يقترح لبنان أن يتم نشر جداول أعمال الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن قبل انعقاد الاجتماعات، وذلك على الصفحة الإلكترونية لكل منها، بغية إعلام الدول بالأعمال التي تقوم بها. كما يطالب لبنان بزيادة الاجتماعات بين رؤساء هذه الأجهزة الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات، مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، لإطلاعها بشكل منتظم على تفاصيل الاجتماعات والقرارات المتخذة، لأن من شأن ذلك تحقيق الشفافية وزيادة الحوار.

ويضم لبنان صوته إلى الأصوات العديدة المطالبة باعتماد قواعد النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بشكل نهائي بعد أكثر من ٦٠ عاما على اعتبارها مؤقتة، ونشير إلى تمسكنا بضرورة إشراك جميع أعضاء المجلس في إعداد مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية.

وبالحديث عن الفعالية، نقترح التوقف عند قرارات مجلس الأمن غير المنفذة والبحث عن آلية تؤمن التنفيذ، وسأعطي الصراع العربي - الإسرائيلي مثالا، لأنه البند الأقدم على جدول أعمال مجلس الأمن، وقد صدرت بخصوصه عشرات القرارات، إلا أن الاحتلال بقي على حاله والاستيطان ما زال على ما هو عليه. وكما يقال: العبرة في التطبيق.

وفي الختام، يؤيد لبنان تخصيص جلسة مفتوحة مرة في السنة، على الأقل، لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن،

ونحن على يقين بأن رئاستكم لهذا الفريق ستتمكننا من تحقيق المزيد من التقدم في التنفيذ الكامل لبنود مذكرة الرئيس المذكورة آنفا.

ويرحب لبنان بالخطوات المتخذة من قبل مجلس الأمن ورئاسته لتعزيز الشفافية كونها النافذة التي من خلالها تطلع الدول الأعضاء على عمل المجلس وأجهزته الفرعية. وفي إطار الشفافية المنشودة، يدعو لبنان إلى زيادة عدد الجلسات العامة على حساب الجلسات المغلقة تماشيا مع روح المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت، وعند الاقتضاء زيادة الاجتماعات بصيغة آريا، والاجتماعات غير الرسمية التفاعلية، مما يعزز دبلوماسية الأبواب المفتوحة و يتيح للدول غير الأعضاء إسماع صوتهما. فهذه الممارسة تساعد على التفاعل بين دول المجلس والدول التي فوضته بالتصرف باسمها لصون الأمن والسلم الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. إلا أننا نرى من المفيد أن تسير الجلسات العامة بشكل أكثر فعالية، فتكون البيانات أقصر والشكليات المتكررة أقل، لتجنب الجلسات الروتينية والتركيز على النتائج الملموسة التي يجب التوصل إليها.

ويرحب لبنان أيضا بالمنحى الحالي نحو إشراك المنظمات الإقليمية والمجموعات الأخرى في الجلسات المفتوحة، للاستفادة من خبراتها والاستماع إلى طروحاتها، كما جرى خلال رئاسة الصين في بداية هذا العام، عندما ناقشنا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. كما يدعو لبنان إلى تعزيز التواصل بين المجلس ورؤساء الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، كرئاسة الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام (انظر S/PV.6257).

وبالإضافة إلى ذلك، يطالب لبنان بإشراك الدول المعنية بالتزاعات قيد النظر في المشاورات المغلقة، لأن الاستماع إلى رأيها ضروري بحكم ارتباطها المباشر بالتراع.

الممارسة التقليدية بعرض التقارير للتقييم من جانب أعضاء المجلس.

وتشكل البيانات الرئاسية وسيلة قيمة لتزويد الدول غير الأعضاء في المجلس بالمعلومات عن قرارات المجلس. ولتعزيز هذه الفائدة، يتعين أن تكون التقارير ملموسة ومحددة أكثر من حيث مضمونها. كما نعتقد أنه ينبغي لرؤساء المجلس العودة إلى مراعاة المرونة عند التحدث إلى وسائط الإعلام، كما ينبغي تشجيع البلدان الرئيسية على تقديم المزيد من البيانات حسبما يكون ذلك مناسباً.

وينبغي تعزيز قيمة المشاورات غير الرسمية عبر تقديم المعلومات للدول غير الأعضاء في المجلس عن نتائج المناقشات حسبما يكون ذلك مناسباً. كما يمكن للمجلس استخدام أشكال أخرى لهذا الأسلوب، مثل المناقشات التفاعلية وتشجيع الاشتراك الجامع في عمله.

وفيما يتعلق بالتفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، نرحب بالجهود المبذولة لزيادة التفاعل مع مجموع أعضاء الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات الجيش والشرطة، والمنظمات الإقليمية. وإننا نؤيد ممارسة عقد مشاورات غير رسمية مع أعضاء الجمعية العامة، كما شرعت بذلك فييت نام في عام ٢٠٠٨ وواصلت ذلك أوغندا في عام ٢٠٠٩، قبل اعتماد التقرير السنوي للمجلس. وإذا ندرك قيمة المنظور المحلي والمعرفة المتخصصة في توجيه المجلس لدى اتخاذ القرارات، فإننا نشعر بأن من الضروري مواصلة وتعزيز ممارسة دعوة البلدان والأطراف المعنية إلى المداولات بشأن البعثات والولايات وغيرها من المسائل المتعلقة بجدول أعمال المجلس.

وبالنسبة إلى الكفاءة، فإن البعثات التي يقوم بها مجلس الأمن في الميدان قيمة في تعزيز كفاءة المجلس وتزويده بالمنظور الصحيح للواقع المحلي. ومن خلال الحوار مع مختلف

وهي لا تشكل غاية بحد ذاتها بل وسيلة للتفاعل والشفافية والفعالية، مدركين أن التوصل إلى القواعد الأمثل لعمل المجلس لا يرتبط بالأفكار المقترحة فحسب، بل أيضاً بالإرادة السياسية للدول.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة إلى عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية وعلى تزويدنا بالورقة المفاهيمية القيمة لتيسير مناقشاتنا هذا الصباح.

إن أساليب عمل أي منظمة تشكل عنصراً أساسياً في أدائها ونجاحها عموماً. ولذا نرحب بهذه المناقشة كخطوة عملية ليس لتعزيز فعالية وشفافية المجلس فحسب، بل أيضاً لتعزيز التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

وأود أن أستفيض في تناول عناصر ثلاثة ذات أهمية بالغة في تحسين أساليب عمل المجلس. العنصر الأول هو الشفافية. إننا نؤمن بأن الشفافية في عمل المجلس لن تعزز المساءلة فحسب، بل أيضاً ستمنح المجلس ثقة مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة والرأي العام العالمي. ووفقاً للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المزيد من الجلسات الرسمية، كمناقشة اليوم، والحصول على المعلومات، سيسمح بالتقييم المناسب لفعالية وأوجه قصور المجلس.

إن الإحاطة الإعلامية الشهرية للدول غير الأعضاء في المجلس بشأن برنامج العمل، والتقييم الشهري من رئيس المجلس، والتغطية الأوسع لأنشطة مختلف الهيئات الفرعية للمجلس أمور بالغة الأهمية وجديرة بالثناء. ومن خلال المشاورات وتحسين المضمون، يجري الآن تقديم معلومات ذات فائدة أكبر إلى الدول غير الأعضاء في المجلس عبر تقارير المجلس السنوية. ونعتقد أن من الممكن زيادة تحسين مستوى العمل التحليلي والسردية من خلال المعلومات المقدمة في التقييم الشهري من رئاسة المجلس. كما نشجع على اتباع

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الخاصة عن القيام بالدور الرئيسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يكون عملنا، لدى الاضطلاع بهذا الدور، فعالا ويتسم بالكفاءة والشفافية قدر الإمكان. والمادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة تخول مجلس الأمن اعتماد نظامه الداخلي. وبذلك، يدرك المجلس أهمية التأكد من إبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي شريكنا في صون السلم والأمن الدوليين بعمل المجلس وإشراكها فيه بصورة ملائمة.

وتركز المناقشة الحالية على تنفيذ المرفق بالذاكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507. فتلك المذكرة جاءت ثمرة العمل المكثف في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكانت خطوة هامة إلى الأمام. ولقد قام المجلس بعدد من الإجراءات لتحسين الشفافية في عمله. وقدم جميع أعضاء المجلس إسهامات هامة لتحقيق هذا الهدف.

أما بخصوص الشفافية، فقد اتبع المجلس، على سبيل المثال، ممارسة جديدة حيث يقوم الرؤساء الجدد للمجلس بإحاطة الدول غير الأعضاء بالمعلومات بعيد اعتماد برنامج العمل كل شهر. ويشمل التقرير السنوي لمجلس الأمن الكثير من التفاصيل، مما يزيد من حجم المعلومات المتوفرة لجميع الدول الأعضاء ويقدم صورة عن المشاكل التي يواجهها المجلس في عمله وكيف يعالج هذه المشاكل.

وزاد المجلس أيضا من تفاعله وحواره مع غير أعضاء المجلس بطرق شتى، بما في ذلك عن طريق المناقشات غير الرسمية مع الأطراف المعنية للحصول على آرائها. وتتيح جلسات المجلس المفتوحة، مثل جلستنا اليوم، فرصة أمام عموم العضوية للمشاركة، ويسرنا أن حواري ٢٠ في المائة من الدول الأعضاء تفعل ذلك اليوم.

الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، يتمكن أعضاء المجلس من الوقوف على الآثار المترتبة على قراراتهم. ونحن نرى أن عمل مجلس الأمن سيزداد تحسنا وتعزيزا من خلال القيام بزيارات أكثر ولفترات أطول إلى الأطراف الفاعلة في أفريقيا، وذلك نظرا للوجود المكثف للمسائل الأفريقية المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن تعميم تقارير الأمين العام في الوقت المناسب على أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بالغ الأهمية لفعالية عمل المجلس. والعملية المرهقة لإعداد التقارير تعرقل تنفيذ هذا المطلب. ولعل المجلس بحاجة إلى النظر في استعراض الأطر الزمنية المطلوبة لإنتاج تلك التقارير، على أساس النظر في كل حالة على حدة، وفي تخصيص مزيد من الوقت لتقديم التقارير.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، توخى زعمائنا مجلسا يكون بعد إصلاحه واسع التمثيل ويتسم بالديمقراطية والكفاءة والشفافية فعلا - ومن شأن هذا المجلس أن يتمتع بفعالية ومشروعية معززتين في تنفيذ قراراته. ومن حسن الطالع، أن أساليب عمل المجلس وإجراءاته تشمل الأدوات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف المثلى. والمطلوب الآن، بصورة عاجلة، التغلب على التحديات المتمثلة في التصلب وانعدام الإرادة لتنفيذ المذكرة S/2006/507 والمذكرتين اللاحقتين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): تقدر الولايات المتحدة التزام اليابان بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن ومبادرتكم، السيد الرئيس، إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نثني على عملكم المتميز، سيدي، بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، وإدارة هذه المسائل بصورة ممتازة من قبل بعثتكم.

المساهمة بشرطة وإشراكها في حوار منتظم بشأن كيفية تحسين هذا التعاون.

وفي غضون العام الماضي، قام المجلس بإشراك الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى المعنية في سلسلة من المناقشات المفتوحة تشمل طائفة من المسائل المدرجة في جدول أعماله لحفظ السلام، بما في ذلك التعاون مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة، وإصلاح عمليات حفظ السلام، والعلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام، والوساطة، والتعاون مع المنظمات الإقليمية كي يتمكن معا من كفالة أن تبقى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة فعالة لإنقاذ الأرواح ووضع حد للصراع وإعادة بناء المجتمعات الممزقة.

ويتطلب جعل عمل المجلس أكثر فعالية جهودا متواصلة. وفي هذا الصدد، نواجه جميعنا التحدي الذي يشكله توازن المضمون مع طول كل بيان من بياناتنا كي ننقل رسالتنا بأكثر قدر ممكن من الإيجاز والوضوح. وينبغي لنا جميعا، سواء كنا أعضاء في مجلس الأمن أو لا، أن نسعى جاهدين للعمل بصورة أفضل لتحقيق هذا الهدف كي تعقد اجتماعاتنا بطريقة تسمح لأكثر عدد من الدول الأعضاء من التكلم ما أمكن، مع حضور أكبر عدد من الدول للاستماع إليها.

وتتيح المناقشة هذا اليوم فرصة أمام المجلس ليستمع مباشرة إذا كانت التطبيقات العملية للابتكارات المدرجة في المذكرة الرئاسية S/2006/507 قد ساعدت الدول الأعضاء في متابعة عمل المجلس. ونعتزم الاستماع بعناية إلى الملاحظات البناءة بغية تقييم فعالية الممارسات والتدابير التي يقوم بها المجلس لتعزيز الشفافية والحوار والفعالية. وستعني هذه المعلومات الجهد الذي سيبدله في المستقبل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن.

ومثال آخر هو المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الخريف الماضي (انظر S/PV.6191). وقامت لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خصيصا بتنظيم اجتماع مفتوح وشفاف لمدة ثلاثة أيام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني لعرض الاستنتاجات الخاصة بتنفيذ القرار. وقد حضر الاجتماع عدد كبير من المشاركين فيه وتضمن جلسة عامة جانبية للمجتمع المدني نظمته مؤسسة ستانلي. ومرة أخرى نشجع أكبر عدد ممكن من الأعضاء على حضور الاجتماعات المفتوحة، التي هي أسلوب المجلس المفضل للاجتماعات كلما كان ذلك ممكنا.

وزادت أيضا هيئات المجلس الفرعية عدد اجتماعاتها المفتوحة. فلقد قام رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، الممثل الدائم لتركيا، السفير أباك، وبالتعاون مع المدير التنفيذي لمكافحة الإرهاب مايك سميث بعقد اجتماعين مفتوحين هذا العام، كان أولهما بشأن التحدي المتمثل في التعاون القضائي الفعال والثاني بشأن الأمن البحري والأعمال الإرهابية المرتكبة في عرض البحر.

وتشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أهم الأدوات المتوفرة للمجلس، ونقر بأهمية التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة في هذا الجهد. وتمشيا مع مبادرة الأفق الجديد الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام، يبذل مجلس الأمن جهودا متضافرة لإشراك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة في المزيد من المشاورات المبكرة والمفيدة قبل أسبوع على الأقل من مشاورات مجلس الأمن بشأن الولايات. وسعى أيضا الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن إلى تحسين آليات التعاون مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان

السلام ومراقبتها. وأشدّد على الاهتمام الذي ظهر في تنظيم اجتماعات العمل مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة قبل مشاورات المجلس. فهذه الفسحة الزمنية تتيح أن يشارك بصورة فعالة المستشارون العسكريون والمتخصصون في المسائل المتعلقة بالشرطة والمسائل السياسية من الدول المساهمة بوحدات، وتحسن المناقشات بشأن المعلومات الأساسية. ويجب علينا أن نواصل السير في هذا الاتجاه.

ثانياً، تطور الحوار مع المنظمات الإقليمية. وبيّنت ذلك مناقشة المجلس التي نظمت بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تحت الرئاسة الصينية. (انظر S/PV.6257)

أخيراً، يقوم المجلس بتنظيم مناقشات مفتوحة بأعداد متزايدة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع بغية الاستفادة من آراء الخبراء والممارسين ومن كل منظومة الأمم المتحدة. وهذا يسمح له في نهاية المطاف بأن يواجه على نحو أفضل التحديات الجديدة لحفظ السلام والأمن الدولي، وأن يحسن نظره في هذه المسائل وأن يتخذ تدابير جديدة نتيجة ذلك. والجودة الممتازة للنصوص المعتمدة مؤخراً من قبل المجلس بشأن التهديدات المقترنة بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد، تثبت ذلك.

وختاماً، أثنى على العمل الممتاز الذي تضطلع اليابان به بصفتها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى. ويساهم وفد بلدي باهتمام في عملية التقييم الحالية للوثيقة S/2006/507 وهو على استعداد لأن يتعلم أشياء جديدة منها تقوم على أساس التجارب والممارسة.

ونعتقد بأن المبادئ التالية يجب أن تستمر في إرشاد تفكيرنا: أولاً، يجب توزيع عمل مجلس الأمن على نحو سليم

السيد أروود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والواردة في الوثيقة S/2006/507. وتتيح هذه المناقشة الفرصة لتقييم وضع جهودنا المستمرة لتحسين أساليب عمل المجلس والسماح لغير الأعضاء بمشاهدة ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

ونعتبر أساليب العمل أداة لتمكين المجلس من التصرف بقدر كبير من الفعالية. ولا بد لها أن تكفل الحفاظ على علاقة من الشفافية والتفاعل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المراحل المختلفة من عملية صنع القرار. وترتبط مصداقية وفعالية سلطة قرارات المجلس بهذه العملية.

إن توسيع انفتاح المجلس وتعزيز شفافيته وتفاعله مع بقية الأمم المتحدة هما أيضاً وسيلتان للسعي لتحقيق الهدف المتمثل في الفعالية. والفعالية لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع الانفتاح؛ بل على العكس من ذلك تماماً. فالجلس يتصرف باسم جميع أعضاء منظمتنا. ولذلك لا يستطيع التصرف بفعالية إلا إذا احترمت شرطين. يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار كلا من شواغل الدول الأعضاء، وأن يقدم إليها تقريراً عن عمله. ولا يمكن ذلك إلا من خلال الانفتاح والشفافية.

ومنذ مناقشتنا المفتوحة الأخيرة بشأن أساليب العمل المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968)، أحرزنا تقدماً ملموساً ساهم في إضفاء الشفافية على قرارات المجلس في عدد من المجالات التي هم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد تحسّن، أولاً وقبل كل شيء، التعاون في المجال الحاسم لحفظ السلام. وبصورة خاصة، أمكن إجراء المزيد من الحوار الموضوعي بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس في إطار المبادرة الفرنسية - البريطانية التي أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن تحسين تخطيط عمليات حفظ

يساعد في تعزيز شفافية مجلس الأمن وتفاعله مع أعضاء الأمم المتحدة وكفاءته.

ونحن ممتنون للرئاسة على تقديم الورقة المفاهيمية (S/2010/165) بشأن تنفيذ الوثيقة S/2006/507. واتفق أيضا مع التحليل الوارد فيها. والواقع أن مجلس الأمن أحرز تقدما في تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة S/2006/507، وبالقيام بذلك حقق قدرا أكبر من الكفاءة والشفافية وأيضا التفاعل والحوار مع غير الأعضاء.

وفضلا عن ذلك، نتشاطر نفس الآراء فيما يتعلق بالتحديات في تنفيذ التدابير. وبعض هذه التحديات يمكن مواجهتها عن طريق بذل جهود إضافية من قبل مجلس الأمن، في مجالات منها ميدان تشاطر المعلومات، حيث من الممكن تحقيق التحسين.

والنهج العام للبوسنة والهرسك حيال مسائل تتعلق بأساليب العمل يقوم على أساس الحاجة إلى إيجاد توازن سليم وواف بالغرض فيما بين مبادئ مقبولة عموما أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالكفاءة والشفافية والتفاعل والحوار مع غير الأعضاء. هذه المبادئ متوافقة، ولكنها في الممارسة يناقض الواحد منها الآخر في أغلب الأحيان.

وإذ نأخذ في الحسبان المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين، نود أن نعرب عن موقف البوسنة والهرسك بشأن المسائل التالية المتعلقة بأساليب العمل.

أولا، فيما يتعلق بالمشاورات، فإن مجلس الأمن بحاجة إلى ما تكفي من المرونة لأن تسمح له باختيار أفضل شكل للجلسة ما رهنا بالمسألة قيد النظر. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية المشاورات غير الرسمية بالنسبة إلى عملية صنع القرار، فإننا نؤكد على الحاجة إلى جعل المشاورات غير الرسمية متوازنة مع الجلسات العلنية. ومما ينطوي على دلالة

بين الجلسات العلنية والمشاورات الخاصة بغية تيسير حل مسائل قيد النظر. وفي هذا الصدد، يجب على أعضاء المجلس أن يبقوا نصب أعينهم أن لديهم حرية عمل كبيرة من ناحية تنظيم جلساتهم.

ثانيا، يجب على المجلس أن يواصل استعمال تلك المرونة للابتكار، عن طريق وضع أشكال جديدة لعقد الجلسات تكون أكثر تكيفا مع المسائل التي يجري تناولها على أساس أكثر انتظاما ومرونة. وبالتالي، يؤيد وفد بلدي وضع أشكال جديدة تكون أكثر مرونة في كل مرحلة من عملية صنع القرار وعملية المفاوضات للمجلس دون أن يكون من المعتقد بأن من الضروري تدوينها. ويجب على أعضاء المجلس أن يتوخوا أقصى قدر من المرونة في أساليب عملهم وبذلك يواصلون الانخراط في عملهم بطريقة نشيطة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

ترحب البوسنة والهرسك بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله، وهي الجهود المكثفة على نحو خاص في السنوات القليلة الماضية. إن المناقشة المفتوحة الأولى في عام ١٩٩٤ كان لها مغزى تاريخي وأطلقت تطورا حقيقيا، ما أفضى إلى اعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507. وتؤكد مجددا التدابير المشمولة في المذكرة وتنفيذها مبادئ الكفاءة والشفافية والتفاعل والحوار مع غير الأعضاء، التي تعترف بها الدول الأعضاء في مجلس الأمن نفسه وأيضا مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي المناقشة هذا اليوم، مع الدول غير الأعضاء، نتاح لنا الفرصة لتبادل الآراء وتقييم تنفيذ التدابير الواردة في مرفق المذكرة S/2006/507 بغرض تحسين تنفيذها.

وتولي البوسنة والهرسك الأهمية العليا لتنفيذ التدابير المحددة في المذكرة S/2006/507، لأننا نثق بأن ذلك يمكن أن

نفضل خيار وضع نص موحد جديد يمكن أن يشمل التدايير الواردة في المذكرات S/2006/507 و S/2007/784 و S/2008/847.

وأخيراً، نحن على اقتناع بأن هذه المناقشة المفتوحة ستسهم إسهاماً كبيراً في العمل المستقبلي للفريق العامل غير الرسمي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507. دعوني انضم إلى وفود أخرى في الإعراب عن تقديرنا لمساهمات اليابان في تحسين أساليب عمل المجلس. وتحت رئاستكم المقتدرة يتحرى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق ومسائل إجرائية أخرى عن طرق لتحسين شفافية المجلس ومساءلته وكفاءته. وتلك الجهود، التي يؤيدها وفد بلدي بنشاط، ستستفيد من مزيد من التفاعل والحوار مع الدول الأعضاء اليوم.

وبموجب المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وتوافق على تنفيذ قرارات المجلس وفقاً للميثاق. وهذان الجانبان، أي أن سلطة المجلس مفوضة وأن قراراته ملزمة للدول ذات السيادة، يفسران ويبرران اهتمام جميع الوفود بأساليب عمل المجلس.

والمادتان ٣١ و ٣٢ من الميثاق تنصان أيضاً على المعايير التي لا غنى عنها للتفاعل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء كلها. إنهما ترسيان الحق لدى الأطراف المعنية في المشاركة دون تصويت في مداولات المجلس بشأن مسائل تؤثر في اهتمامها.

ولذلك فإن حوار المجلس الثابت مع الدول الأعضاء بشأن الأسلوب والموضوع ضرورة سياسية. وذلك مفيد أيضاً لهذا الجهاز إذ يساعد في جعل قراراته أكثر شمولاً ومن

أن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن تنص على "أن تكون جلسات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك". ولذلك، بروح هذه المادة ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد جلسات علنية كلما كان ذلك ممكناً. ونعتقد أيضاً أن من المهم أهمية خاصة تعزيز الطابع التفاعلي للجلسات العلنية.

ثانياً، بقدر ما يتعلق الأمر بتعزيز التفاعلات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والمنظمات الإقليمية، ولجنة بناء السلام، والأطراف التي لها اهتمام مباشر بمسألة من المسائل وجميع أعضاء الأمم المتحدة، نرحب بالتقدم المحرز ووضع ممارسات جديدة، بما في ذلك الحوارات التفاعلية غير الرسمية. ونعتقد أن هذا التفاعل يمكنه أن يعزز نوعية قرارات مجلس الأمن وأن يولد حساً بالملكية المشتركة، الأمر الذي يعزز بهذه الطريقة آفاق التنفيذ الفعال. ومما له مغزى خاص التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، في وضع الولايات وتنفيذها. ونحث أيضاً الأمانة العامة على كفالة التعميم الحسن التوقيت للتقارير التي أعدها الأمين العام على أعضاء مجلس الأمن، وأيضاً على البلدان المساهمة بقوات، ما يسهم في كفاءة عملها.

ونرحب بزيادة التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها جهات شريكة هامة في مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يزيد من تبادل وتشاطر المعلومات مع هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً، بشأن السبيل للمضي قدماً، كانت المذكرة الرئاسية مصممة لتحسين كفاءة عمل مجلس الأمن. نعتقد أن هذا الهدف سيحقق إلى حد بعيد عن طريق تنفيذ الفعال. ونعتقد أيضاً أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق ومسائل إجرائية أخرى ينبغي أن يواصل العمل بغية الاتفاق على تدابير جديدة في إطار زمني معقول. وعلاوة على ذلك،

تخضع لنظر المجلس. غير أنه ينبغي للمجلس مواصلة السعي إلى عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات العلنية، تماشيا مع نص وروح المادة ٤٨ من نظامه الداخلي المؤقت.

وتخضع تلك المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة للنقاش حاليا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى فيما نقيم تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2006/507. ونأمل أن يتمكن المجلس من الاتفاق على نص مذكرة رئاسية شاملة منقحة. وبالقيام بذلك، فإننا سنوفر للدول الأعضاء ولعموم الجمهور نصا واحدا مستكملا وسهل الاستخدام، يشتمل على الممارسات ذات الصلة بخصوص أساليب عمل المجلس.

وكما قالت البرازيل في الماضي، فإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لا يكفي لكفالة شفافية المجلس ومساءلته وشرعيته في الأجل الطويل. ولكي يحدث هذا، فإن تشكيكه يجب أن يعبر عن حقائق الواقع السياسي المعاصر. والتأييد الكاسح المعبر عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للانتقال بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى مرحلة تستند إلى نص، يظهر أن أعضاء الأمم المتحدة يفهمون تماما تلك الحاجة السياسية.

والبرازيل ما زالت ترى أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بضم بلدان نامية في كلتا الفئتين. ونعتقد كذلك أن هناك دعما كبيرا جدا لذلك الموقف. وسنواصل العمل مع الوفود التي تشاظرنا هذا التفكير في حوار مستمر مع جميع الدول الأعضاء لإيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع قدر ممكن من القبول السياسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الدائمة للبرازيل على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى بلدي.

السيد إيسوزي - نغونديت (غابون) (تكلم بالفرنسية): يقدر وفد بلدي على النحو الواجب المبادرة إلى

الممكن أنه يجعلها أكثر فعالية. ويجب مواصلة الجهود بغية تعزيز سبل الوصول المفيد لغير الأعضاء وفقا للميثاق. ويجب أن يطبق ذلك أيضا على الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. وينبغي لها أن تلتزم آراء الدول الأعضاء التي لديها اهتمام مشروع. بمجالات عملها أو تتأثر على نحو مباشر بقراراتها، بوسائل منها دعوة ممثلي تلك الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجلسات حسب الاقتضاء.

ومشاورات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة جانب آخر من أساليب عمل الجهاز ذات الأهمية على نحو خاص بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك المجال، لكن هناك المزيد الذي يمكن عمله. فعلى سبيل المثال، ينبغي إجراء مشاورات في أقرب وقت ممكن للتفاوض بشأن تجديد ولايات بعثات حفظ السلام لكي يتسنى للمجلس أخذ آراء البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في الاعتبار على نحو كامل وفي الوقت المناسب. وسيكون هذا التفاعل أسهل وأكثر فعالية إذا تمكنت البلدان المساهمة من الحصول على تقارير الأمين العام ومشاريع القرارات بأسرع ما يمكن في سياق العملية.

وينبغي السعي إلى تفاعل أوثق بين المجلس ولجنة بناء السلام. وأود أن أعرب عن تأييدنا للاقتراحات التي طرحها الممثل الدائم للنمسا بهذا الخصوص.

وتبادل المعلومات على نحو موثوق ومنهجي أمر أساسي لتواصل الحوار بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء والأطراف المعنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأود أن أردد كلمات الممثلة الدائمة لنيجيريا في تشديدها على أهمية إجراء حوار بشكل أكثر تواترا مع الاتحاد الأفريقي، ومراعاة أهمية هذا التفاعل للمداولات بشأن قضايا كثيرة مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وقد تكون هناك حاجة إلى عقد جلسات سرية، وهي كثيرا ما تعقد، للمساعدة في التعامل بفعالية مع قضية

الإعلامية وتزويد الأعضاء بمعلومات مطبوعة عن القضايا التي سينظر فيها المجلس قبل انعقاد المشاورات غير الرسمية.

وبالإضافة إلى تلك التحسينات الضرورية، يبدو أن من المهم بشكل حاسم أيضا تعزيز التوزيع العادل للمعلومات بين الأمانة العامة وأعضاء المجلس، بغية تعزيز المسؤولية الجماعية في مواجهة التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. وسيكون من المستحسن أيضا أن يجري الممثلون الخاصون للأمن العام، قدر الإمكان، مشاورات ليس مع رئيس المجلس فحسب، ولكن أيضا مع أعضاء المجلس الآخرين، بمن فيهم الأعضاء غير الدائمين قبل تقديم أي إحاطة إعلامية للمجلس.

وبخصوص الأعضاء المنتخبين حديثا، أرحب بالفرصة التي أتاحت لهم للمشاركة في المشاورات الخاصة قبل عدة شهور من بدء عضويتهم الفعلية في المجلس. ومع ذلك، سيكون من المستحسن أن تبادر البلدان التي تترأس المجلس خلال الفترة الانتقالية، بدعم من الأمانة العامة، إلى عقد جلسات إعلامية للأعضاء المقبلين للنظر في أمثلة عملية ذات صلة بالمسائل الفنية وأساليب عمل المجلس.

وبخصوص إدارة الأزمات والصراعات، يعتقد وفد بلدي أنه سيكون من المفيد أن يعزز المجلس الأدوات الموضوعية تحت تصرفه ليتابع بفعالية تطور حالات الأزمات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والعمل الممتاز الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مكن المنظمة من التصدي بسرعة وفعالية للأزمة في غينيا. ونحن على ثقة بأن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا مستقبلا سيعزز قدرة المجلس على منع الصراعات وإدارتها في تلك المنطقة دون الإقليمية التي ما زالت تواجه تحديات عديدة في مجالي السلام والأمن.

وما زلنا نعتقد أن التشغيل الفعال للمكاتب الإقليمية سيساعد في تعزيز القدرات الوقائية للمجلس. وسيستفيد

عقد هذه المناقشة في وقت يتزايد تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ضرورة نظرا للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وترحب غابون بالدور الحاسم المستمر الذي يضطلع به بلدكم اليابان، سيدي الرئيس، لتعزيز المزيد من الشفافية والفعالية في عمل المجلس. والورقة المفاهيمية التي أعدتموها لكي ننظر فيها (انظر S/2010/165) تلقي الضوء على المسألة المدرجة في جدول أعمال المناقشة لهذا اليوم.

نعتقد، استنادا إلى التوصيات المنصوص عليها في مرفق المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507، التي وافق عليها مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٦، أن الوقت قد حان للنظر في أداء هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة. وسيركز بياني على جانبي المسألة التي تتمحور حولها المناقشة هذا اليوم: أساليب العمل التي تنظم جلسات المجلس وعلاقاته مع الأمانة العامة؛ والعلاقات بين المجلس والدول غير الأعضاء وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة. وبينما ينبغي أن نرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس بالفعل في تحسين أساليب عمله، فإن واقع الحال، مع ذلك، هو أن ممارسات كثيرة ما زالت تؤثر على الشفافية وعلى فعالية المجلس في اضطلاع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبخصوص النقطة الأولى التي أريد التطرق إليها، يود وفد بلدي التكلم عن ممارسات معينة تؤثر بدرجة كبيرة على إنتاجية المجلس. بادئ ذي بدء، يحدث أحيانا تأخير في نشر وثائق المجلس باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ومما يؤسف له أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا المجال، ما زلنا نرى الكثير من الوثائق تنشر قبل بضعة أيام فحسب من انعقاد جلسات المجلس. ولا تتيح هذه الحالة لأعضاء المجلس الوقت الذي يحتاجونه للنظر في الوثائق أو للتشاور مع عواصم بلدانهم للحصول على تعليمات.

كما نعرب عن أسفنا لعدم تنفيذ الفقرتين ٨ و ٩ من مرفق المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507، اللتين تدعوان الأمانة العامة إلى تعميم نصوص الإحاطات

المؤقت للمجلس. كما يمكن لهذه الممارسة أن تضمن زيادة الشفافية وتحسين التفاعل بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه.

إن تحسين أساليب عمل المجلس هو مسعى طويل الأجل يتطلب منا بذل جهود دؤوبة. ويجب علينا المضي قدما على مراحل مع تصميم راسخ على تحقيق نتائج ملموسة. وما زلنا نرى أن مجلس أمن أكثر انفتاحا وشفافية وشمولا للجميع هو استجابة لمطالب العصر الحديث. ومن المؤكد أنه أضمن وسيلة لتعزيز شرعية المجلس وفعاليته.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة لتقييم تنفيذ التدابير المبينة في مرفق مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، والممارسة التي اتبعتها مجلس الأمن مؤخرا.

في البداية، تشيد أوغندا بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، برئاسة اليابان، على العمل الجيد الذي أنجزه بشأن أساليب عمل المجلس.

تتيح هذه المناقشة فرصة تبادل بناء لآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن كيفية زيادة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. إن جدول أعمال مجلس الأمن وععبء العمل يتزايدان بالترافق مع حقيقة أن المجتمع الدولي يواجه حالات ومسائل صعبة تتسم بالتعقيد وتتصل بصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، من الضروري أن يقوم المجلس بعمله على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وفي الوقت نفسه يعزز الشفافية. وعلى الرغم من أنه يتعين بذل المزيد من الجهد لتحقيق تلك الغاية، فقد أجرى مجلس الأمن بعض التحسينات الهامة في هذا الصدد.

ونرحب بعقد المزيد من الجلسات العلنية، كما يتضح من عقد ٢٠٥ جلسات علنية من أصل ٢٢٨ جلسة

المجلس قطعا من تعزيز اعتماده على هذه المكاتب ليس لزيادة عدد الجلسات التي يعقدها بشأن الصراعات الناشئة - وهو ما أشار إليه عن حق الممثل الدائم للمملكة المتحدة - ولكن أيضا لجعل تلك الجلسات أكثر فائدة وفعالية.

إن اتخاذ القرارات نشاط رئيسي للمجلس. وفي هذا الصدد، بحث وفد بلدي واضعي القرارات على إجراء عدد أكبر من المشاورات الشاملة للجميع داخل المجلس بهدف إضفاء المزيد من الشرعية على القرارات التي يتم اتخاذها.

أود أن أتحول الآن إلى النقطة الثانية في بياني، ألا وهي العلاقات بين المجلس والدول غير الأعضاء. ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ أن المجلس سعى، بمرور السنوات، إلى تحسين تفاعله وحواره مع الدول غير الأعضاء. فعلى سبيل المثال، نرحب بالمشاورات المنتظمة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك البلدان التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. والأمر ذاته ينطبق على مشاورات الرئيس المستمرة مع رئيس الجمعية العامة ومع الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن القضايا ذات التأثير على السلم والأمن الدوليين.

ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لجعل تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة موضوعية وتحليلية بقدر أكبر. وتكتسي هذه التبادلات أهمية أكبر لأنها تظهر الحاجة إلى توحيد الأداء في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمشاركة الدول غير الأعضاء في اجتماعات المجلس، نرحب بالوتيرة المتزايدة للجلسات المفتوحة. ويمكن ذلك الدول غير الأعضاء من المشاركة، والإسهام بتلك الطريقة في البحث عن حلول لمسائل الأمن الجماعي. وسيكون الهدف هو تبادل المعلومات المستكملة مع تلك البلدان وجمع وجهات نظرها، مع احترام مبدأ سرية المعلومات على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي

أفضل الحقائق الراهنة. إن المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بحاجة إلى أن تكون هادئة وأكثر فعالية، وأن تبرز تقدما أكيدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

تكتسي مسألة أساليب عمل مجلس الأمن أهمية بالغة للأداء الفعال للمجلس. إن تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس يفيد الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء فيه. وهذه الجهود ضرورية لمجلس الأمن كي يضطلع بمسؤوليته المتمثلة في العمل بسرعة وفعالية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وفي جميع هذه المجالات، أحرز مجلس الأمن تقدما لا بأس به في السنوات الأخيرة. وكانت المذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) تجميعا مفيدا لأساليب عمل المجلس، يحدد بوضوح ممارسات عمل المجلس.

ولكن من الهام أيضا بالنسبة إلى المجلس أن يستعرض التقدم المحرز دوريا وأن يجري التعديلات اللازمة في ضوء الحالة الراهنة، وأن يراعي التعليقات التي تبديها الدول غير الأعضاء فيه. وقد تكون بعض التدابير بحاجة إلى إعادة نظر؛ والبعض الآخر قد يحتاج بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الكامل. وينبغي لنا أن نتبع نهجا عمليا لكي نلبي المتطلبات المتعارضة أحيانا: أولا، لضمان اتخاذ إجراءات فورية وفعالة من أجل السلام والأمن الدوليين، وثانيا، للحصول على دعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل.

وما برح مجلس الأمن يبذل جهودا لتعزيز الشفافية في عمله، وينظم الآن عددا أكبر من الجلسات المفتوحة. وتقدم الرئاسة إحاطة إعلامية إلى الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن برنامج العمل في بداية الشهر - وهذا الشهر

رسمية عقدت في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتشمل بعض التحسينات الملحوظة الأخرى في الشفافية ما يلي: إعطاء الدول المدرجة في جدول أعمال المجلس فرصة للإعراب عن آرائها ومخاوفها؛ وعقد مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة قبل أسبوع على الأقل من نظر المجلس في تقارير الأمين العام عن البعثات المعنية؛ وتعزيز علاقات العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية بين رئيسيهما؛ وعقد مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك كيفية التحسين المستمر للتقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويجب أخذ اقتراحات الأعضاء وآرائهم في عين الاعتبار.

ونرحب بتقديم الإحاطات الإعلامية الموضوعية والمفصلة والحسنة التوقيت إلى الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل المجلس. ومن الأهمية بمكان توفير الفرصة للدول الأعضاء المهتمة للاستماع إلى الإحاطات الإعلامية بشأن المسائل التي تهمها.

وفيما يتعلق بمسألة الكفاءة، ونظرا لحجم العمل في المجلس وهيئاته الفرعية، من الهام أن نبنى على الروح المتنامية لإجراء المناقشات البناءة والسعي للتوصل إلى توافق في الآراء. وسيقلل هذا من عدد المداولات المطولة.

ولا يزال مجلس الأمن يؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات، والتوسط بشأنها وتسويتها وفي بناء السلام. ونرحب بتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونؤكد على ضرورة مواصلة دعم بناء قدرات كل منها.

وفي الختام، نؤكد أوجندا أهمية المداولات الجارية بشأن الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن كي يبرز بشكل

الأنسب للاجتماع بمرونة بغية تعزيز حوار مع الأطراف المعنية.

وتسر اليابان التعليقات الإيجابية الكثيرة بشأن فائدة مذكرة الرئيس لعام ٢٠٠٦ بشأن تعزيز كفاءة عمل المجلس. والتجميع الشامل لأساليب العمل - ما يسمى بالكتاب الأزرق، الذي نشرته بعثة اليابان - دليل مفيد عن كيفية أداء المجلس لعمله، خاصة للأعضاء المنتخبين الجدد. وكما قال ممثل البرازيل، نرى أن استكمالا دوريا لمذكرة شاملة كهذه عن أساليب العمل يعود بالفائدة على أعضاء المجلس وغير الأعضاء على حد سواء.

إن زيادة مشاركة الدول من غير أعضاء المجلس في جلساته المفتوحة، مثلما حدث في آخر جلسة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (انظر S/PV.6299) وفي جلسة اليوم بشأن أساليب العمل، تطور يلقي الترحيب. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المهم أن تكون البيانات التي يدلى بها في الجلسات مركزة وموجزة. ونشجع كل المشاركين، الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء، على اتباع المبادئ التوجيهية التي يقرها المجلس، وعلى أن تقتصر بياناتهم في الجلسات المفتوحة على خمس دقائق أو أقل بغية السماح لمزيد من الوفود بأخذ الكلمة وجعل الجلسات كفؤة وثرية.

وفي ما يتعلق بسبل المضي قدما، إن مسألة أساليب العمل مهمة في سياق إصلاح مجلس الأمن باعتباره إحدى القضايا الخمس الأساسية المحددة من خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن يتضمن الإصلاح الحقيقي للمجلس تغييرا محسوسا في تركيسته، وتحسينات في أساليب عمله. وتتطلع اليابان إلى المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن على أساس نص في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بمشاركة كثيرين من غير الأعضاء في مناقشة المجلس اليوم، وهو ما يعكس الاهتمام القوي للدول

كان عدد الحضور جيد جدا - وهذا البرنامج في متناول الجميع حيث إنه متاح على الموقع الشبكي لمجلس الأمن، وتحدد اليومية المسائل التي سيُنظر فيها ليس في المجلس فحسب، بل في هيئاته الفرعية أيضا. وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن، جعلت اللقاء مع الصحفيين عقب كل جلسة مشاورات ممارسة متبعة هذا الشهر. وكثيرا ما يكون من غير الممكن إعطاء المزيد من المعلومات عن مضمون المشاورات غير الرسمية نظرا لطبيعتها الجارية وغير الرسمية. ولكنني أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يبذل المجلس جهدا باستمرار لتعزيز الشفافية وتبادل فحوى المشاورات الأمر الذي يفضي إلى التنفيذ الفعال لقراراته في نهاية المطاف.

إن تفاعل مجلس الأمن والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس أمر ضروري لضمان أن يتخذ المجلس قرارات مستنيرة، وأن يراعي وجهات نظر الأطراف المعنية. وبما أن قرارات المجلس تلزم جميع الدول الأعضاء، فإن التفاعل الوثيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، ولا سيما البلدان المعنية مباشرة أو البلدان المتضررة بشكل خاص والبلدان والمنظمات الإقليمية التي لديها إسهام خاص تقدمه، سيعمل على تعزيز فعالية تنفيذ القرار الذي يتخذه المجلس.

وقبل كل شيء، إن القرار الذي اتخذ مؤخرا بتعزيز الحوار الحسن التوقيت مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة هو تطور جدير بالترحيب. ويعد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن منتدى مفيدا لهذا التفاعل.

ويتيح شكل الحوار التفاعلي غير الرسمي لمجلس الأمن إجراء مناقشات مع الدول غير الأعضاء في المجلس التي لها مصلحة مباشرة في القضايا التي تجري مناقشتها. وقد استخدم هذا الحوار على نحو أكثر تواترا في السنوات الأخيرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل اعتماد الطريقة

إن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة نشطة منذ أكثر من خمس سنوات، وفي عام ٢٠٠٦ قدمت مشروع قرار في الجمعية العامة (A/60/L.49). ولم تبت الجمعية العامة مطلقاً في ذاك النص، على وجه الخصوص لأن مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه تقريباً، اعتمد مذكرته الرئاسية، الواردة في الوثيقة S/2006/507. ورحبنا باعتماد المذكرة، في حين أعربنا عن رأينا بأنه ستكون هناك حاجة إلى تدابير إضافية بعيدة المدى لتحقيق أهداف الشرعية والشفافية والمساءلة التي اتفق عليها زعمائنا في إطار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولذلك، في حين نرحب بهذه الفرصة للتكلم عن تنفيذ المذكرة S/2006/507، سنتطرق إلى مسائل تتجاوز محتويات هذه المذكرة، كما فعل المجلس نفسه، في الواقع، في ممارسته.

لم تنته المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968) إلى وثيقة ختامية رسمية، لكنها ولدت بالتأكيد بعض التوصيات بشأن تنفيذ الوثيقة S/2006/507. ولم تتم متابعة معظمها خلال الأشهر الثمانية عشر التي مضت منذ ذلك الحين. وبشكل عام، كان تنفيذ المذكرة S/2006/507 بطيئاً وجزئياً وغير منتظم. ونقدر الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل غير الرسمي، الذي ترأسه اليابان، لجعل التنفيذ أكثر انتظاماً وفعالية، ونتطلع إلى تحقيق نتائج محسوسة واتخاذ خطوات ملموسة بشأن التنفيذ خلال السنة التقويمية الحالية. وستستمر مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة في التواصل مع المجلس لتقديم إسهامات بناءة وإيجابية في تحسين أساليب العمل، بشكل رسمي وغير رسمي على حد سواء.

أبدي الآن بضع ملاحظات، بصفتي الوطنية، إزاء عدد من المجالات التي كنا نشيطين فيها بشكل خاص.

من المسلم به عموماً أن التقرير السنوي لمجلس الأمن وسيلة أساسية للاتصال بين المجلس وبقية الأعضاء. إنه يتيح

الأعضاء بهذه القضية. وستتابع اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، النقاط المحددة التي أثّرت في مناقشة اليوم.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على أن أعضاء المجلس يبذلون الجهد لكفالة وصول غير الأعضاء في المجلس والصحفيين إلى منطقة الاجتماعات المؤقتة، في ظل العقبات المادية، بقدر الإمكان بما يتفق مع الترتيبات السابقة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافييسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلّم اليوم، في الجزء الأول من بياني، باسم مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة. كما سيشارك الأعضاء الآخرون في المجموعة - كوستاريكا، الأردن، سنغافورة، سويسرا - في هذه المناقشة بصفتهم الوطنية.

نحن ممتنون جداً لهذه الفرصة للمشاركة في حوار مع المجلس بشأن أساليب عمله. وترى مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة أن قرارات مجلس الأمن تكون فعالة بصفة خاصة عندما تتخذ حقاً باسم أعضاء الأمم المتحدة، كما ينص عليه الميثاق. ولذلك، عملنا باستمرار من أجل تشجيع تحسين أساليب عمل المجلس، ولا سيما في مجالات الشفافية والوصول والإدماج. وما فتئنا نرى أن أساليب العمل جزء لا غنى عنه من الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ومن أية مناقشة تجري داخل مجلس الأمن ذاته على حد سواء. وإن عقد مناقشات مفتوحة دورية بشأن هذا الموضوع نهج جيد بالتأكيد، ومرة أخرى نرى اليوم أن الأعضاء لديهم اهتمام قوي حقاً بهذا الموضوع. ولذلك نشيد بكم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة ونشكركم على إدارتكم باقتدار عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إليها التقرير، وخاصة بين حالات البلدان والقضايا المواضيعية. ونعتقد أيضاً أن التقرير لا يغطي أي قضايا شاملة.

ونرى أن إضافة فصل إلى التقرير عن تحسين أساليب عمل المجلس ضروري. وكثيراً ما قيل إن مجلس الأمن هو سيد إجراءاته، ولذلك كان من اختصاصه وحده أن يبت في جميع جوانب عمله الإجرائية، بما في ذلك أساليب عمله. ولذلك ليس هناك مكان أفضل من التقرير السنوي لإبلاغ الدول الأعضاء بالتطورات ذات الصلة. وفيما مضى، لم نر لغة موضوعية بشأن أساليب العمل في التقرير السنوي.

وأخيراً، نرى أن مزيداً من المعلومات بشأن عمل الفريق العامل غير الرسمي قد يكون مفيداً. إن الفريق، بالطبع، غير رسمي من حيث طبيعته، لكنه أيضاً الهيئة الفرعية الوحيدة التابعة لمجلس الأمن التي لا تصدر تقريرها السنوي. وهناك سبل مختلفة لإتاحة مزيد من المعلومات، بما في ذلك عن طريق موقع المجلس على شبكة الإنترنت. وسواصل، بصفتنا مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، الانخراط النشط مع أعضاء المجلس ورئيس الجمعية العامة بشأن هذه الأفكار، ونأمل في إمكان إدخال تحسينات ملموسة في إطار التقرير القادم.

إن عمل الهيئات الفرعية يزداد كثافة وتعقيداً وأهمية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوصول إلى إجراءاتها والمعلومات في هذا الشأن صعباً. ولذلك نولي أهمية خاصة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٤٦ من مرفق المذكرة S/2006/507، التي تطلب من الهيئات الفرعية أن تلتزم وجهات نظر الدول الأعضاء التي تهتم اهتماماً خاصاً بموضوع ما قيد المناقشة. وبتلك الروح رحبنا بقوة بفرصة الاجتماع كطرف في مجموعة الخمس الصغار مع الفريق العامل غير الرسمي برئاسة اليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٩،

فرصة لحوار بناء وللمسائلة. ولذلك يحتل التقرير السنوي مكانة بارزة في المذكرة S/2006/507، رغم أن الأجزاء ذات الصلة هي أساساً تكرار لاتفاقات سابقة. لقد انخرطنا مع أعضاء المجلس، ومع رئيس الجمعية العامة، لمناقشة التحسينات الممكنة في إعداد التقرير والنظر فيه. ونحن ممتنون كثيراً للمحادثات المفتوحة والإيجابية التي أجريناها في هذا الصدد، كما كانت، بشكل عام، الفرص التي أتاحت لنا لإجراء تبادل في الآراء مع مجلس الأمن اجتماعات إيجابية وبناءة جداً.

وفيما يلي بعض التوصيات الأساسية التي تمخضت عنها المناقشات بشأن التقرير السنوي.

في ما يتعلق بالعملية، نرى أن عقد مشاورات رسمية أثناء إعداد التقرير السنوي وقبل اعتماده قد تكون مفيدة جداً. وقد فُيِّت نام نظم مناقشات من هذا النوع في العامين الأخيرين، وفي العام الماضي وفد أوغندا، ونحن ممتنون لهما. وتوفر هذه المشاورات فرصة جيدة لمناقشة، بوجه خاص، الجزء التمهيدي من التقرير السنوي، وهو الجزء الوحيد الذي يتضمن تحليلاً سياسياً.

كما نرى أن عقد جلسة علنية، أو حتى مناقشة مفتوحة للمجلس، لدى اعتماد التقرير سيكون إجراءً مفيداً. وسيوفر هذا مزيداً من الشفافية، ويمكن أخذ المحضر الحرفي في الحسبان عند مناقشة التقرير في الجمعية العامة. وتشير سجلاتنا إلى أن آخر جلسة من هذا النوع عقدت في عام ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4616).

وفي ما يتعلق بشكل ومحتوى التقرير، نرى أن الاستخدام البناء بدرجة أكبر للتقييمات الشهرية التي تعدها كل رئاسة من الرئاسات يمكن أن يعزز نوعية التقرير. كما نفتقر إلى أمثلة على الروابط بين القضايا التي يتطرق

غرار التشكيلات التي تستخدمها لجنة بناء السلام والتي حققت بعض النجاح أثناء السنوات الماضية. وهذا قد ييسر انضمام غير الأعضاء بالمجلس إلى مداولاته.

أخيراً، اسمحوا لي بأن أتكلم قليلاً عن الترتيبات الجديدة لمجلس الأمن. هذه أول فرصة لي للمشاركة في قاعة مجلس الأمن الجديدة، التي تشبه بدرجة مثيرة للدهشة قاعة مجلس الأمن القديمة. إننا نرى أن الترتيبات المتصلة بقاعات المؤتمرات المؤقتة ينبغي ألا تؤدي إلى حائط جديد من السرية وإنما يجب بالأحرى أن تكون فرصة يستغلها الأعضاء سعياً إلى طرق ابتكارية للتفاعل مع الأطراف المهمة ومع وسائل الإعلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي ممثل مصر الكلمة.

السيد إدريس (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507، ومناقشة الورقة المفاهيمية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر S/2010/165) لتوجيه مسار النقاش نحو تحسين المصادقية والشفافية والخضوع للمساءلة في أعمال مجلس الأمن، خاصة من حيث الوفاء بتوقعات الدول التي ليست أعضاء بالمجلس.

تولي حركة عدم الانحياز أهمية كبرى لمسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وذلك ينعكس في الموقف الشامل والواضح والمحدد المفصل في الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة الذي عقد في شرم الشيخ (S/2009/514، المرفق)، وفي شتى المبادرات التي قدمتها

وتشجعنا كثيراً مرة أخرى بتبادل الآراء المفتوح في ذلك الاجتماع.

وبالنسبة إلى عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتصل بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، نرحب مرة أخرى باعتماد القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ونشكر الرئاسة النمساوية للجنة على جهودها في ذلك الصدد. ونؤمن بأن ذلك القرار نجح في تحقيق تغييرات كبيرة طال انتظارها كثيراً في نظام المجلس لحذف الأسماء من القائمة، بما في ذلك استحداث منصب أمين المظالم. وبالتالي يحدونا الأمل أن يتسنى الانتهاء من عملية تعيين أمين المظالم قريباً حتى يتمكن من مباشرة أعماله في أسرع وقت ممكن.

ختاماً، تشكل صيغة اجتماعات المجلس عاملاً أساسياً في التواصل مع المجلس وتتصل بالتالي صلة وثيقة بجدول أعمالنا نحن في مجموعة الخمس الصغار. وقد أبدى المجلس روحاً خلاقة جداً في تطوير صيغ جديدة يبرهن عليها التقرير المفيد جدا الذي وضعته مؤسسة "تقرير مجلس الأمن" تمهيداً لهذه المناقشة. ومن بين الصيغ الجديدة التي تسمح لغير الأعضاء بالمجلس بالتواصل معه أو تمكن الأطراف أو المنظمات المعنية من المشاركة فيه صيغة المناقشات التفاعلية غير الرسمية وصيغة الحوارات التفاعلية غير الرسمية وصيغة ما يطلق عليه عادة "نموذج كوسوفو". وبالجمع بين هذه الصيغ والصيغ الأقدم مثل اجتماعات صيغة أريا نرى وجود مجموعة متنوعة من الآليات المتاحة لتحسين التواصل مع المجلس وتحسين الشفافية فيه. وما زلنا نؤمن بأن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها كبار مسؤولي الأمم المتحدة ينبغي أن تتاح دائماً لجميع الدول الأعضاء، دون المساس بصيغة المشاورات اللاحقة. ونرى أيضاً أن ثمة إمكانيات كبيرة تنطوي عليها صيغة تشكيلات الاجتماعات الخاصة، على

الحركة على مر السنين منذ بدء عملية إصلاح مجلس الأمن. وتتضمن تلك المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، ورقة التفاوض الشاملة التي قدمتها الحركة في عام ١٩٩٦ والواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة (A/51/47).

إن حركة عدم الانحياز تؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكف عن التجاوز على وظائف وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتناوله مسائل تعتبر تقليدياً من اختصاصات هاتين الهيئتين. وعلاوة على ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يتجنب اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كمظلة يتناول تحتها مسائل لا تشكل بالضرورة تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وينبغي له كذلك أن يستفيد استفادة تامة من أحكام فصول الميثاق الأخرى ذات الصلة حيثما يكون ذلك مناسباً، بما فيها الفصلان السادس والثامن، قبل اللجوء إلى الفصل السابع، الذي لا ينبغي اللجوء إليه إلا كتدبير أخير.

ومن الحيوي علاوة على ذلك مواصلة التفاعل بصورة منتظمة بين رئاسة مجلس الأمن والعضوية الأوسع للأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في جودة التقرير السنوي لمجلس الأمن. وفي السياق ذاته ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم تقارير خاصة لنظر الجمعية العامة، عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي له أن يأخذ في الاعتبار التام توصيات الجمعية بشأن المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، بما يتماشى مع الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق.

وينبغي لمجلس الأمن في سبيل زيادة الشفافية والانفتاح والاتساق في اضطلاع بالأنشطة المكلف بالقيام بها بموجب الميثاق أن يزيد من عدد اجتماعاته العلنية، وفقاً

للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وأن يضع في الحسبان وجهات نظر ومساهمات عضوية الأمم المتحدة الأوسع، لا سيما غير الأعضاء في المجلس الذين تكون قضاياهم معروضة على المناقشة في المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، وما لم توجد ظروف استثنائية، ينبغي للإحاطات الإعلامية التي يوافي المجلس بها المبعوثون الخاصون أو ممثلو الأمين العام وموظفو الأمانة العامة أن يتم الإدلاء بها في اجتماعات علنية.

وتقدر حركة عدم الانحياز الخطوات المتخذة حتى الآن من خلال الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت رئاستكم، السيد الرئيس، بما فيها تلك الواردة في الورقة المفاهيمية قيد المناقشة، لزيادة الشفافية في مجلس الأمن وكفاءته، وكذلك تفاعله وحواره مع غير الأعضاء بالمجلس. وتؤمن حركة عدم الانحياز كذلك بأن المزيد من الخطوات مطلوب لتحسين أساليب عمل المجلس من خلال الجمعية العامة والمجلس.

وترى الحركة أن تحسين أساليب العمل يتطلب التحلي بإرادة سياسية قوية، لا سيما من قبل الأعضاء الدائمين بالمجلس، واعتماد وتنفيذ كثير من المقترحات الشاملة التي قدمتها الدول الأعضاء على مر السنين، بما فيها مقترحات حركة عدم الانحياز، لتحسين أساليب عمل المجلس. وتبعاً لذلك، نتطلع إلى النظر المستفيض في تلك المقترحات من قبل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من أجل النظر المتعمق في مقترحات الدول الأعضاء، بما فيها مواقف وورقات عمل حركة عدم الانحياز المعروفة جيداً والمتعلقة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وندعو مجلس الأمن إلى اعتماد مزيد من التدابير في ذلك الصدد.

بذلك أحتتم بياي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

منها بموجب الميثاق. ولا بد من استخدام المحكمة إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

ومن الحيوي أن تمنح الدول الأعضاء، التي يجري النظر في القضايا التي تعنيها، فرصة لحضور المشاورات غير الرسمية للمجلس على قدم المساواة مع ممثلي الأمين العام. ومن الحيوي، كذلك، تحسين نوعية التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة من خلال جعله أكثر تحليلاً وشرحاً.

إن أساليب عمل المجلس لن تتحسن ما لم نعالج بشكل فعال إساءة استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله بطريقة تقود إلى ترشيد وتقييد استعماله بحيث يقتصر على الحالات التي ترتكب فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى وقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة وانتخاب الأمين العام. وريثما يتم تحقيق هذه الخطوة التمهيدية نحو الإزالة التامة لحق النقض، فإن حق النقض هذا يجب أن يمنح لجميع الأعضاء الدائمين الجدد الذين سينضمون إلى مجلس الأمن في إطار عملية توسيعه.

في الختام، إن ما نفتقر إليه ليس المقترحات الإضافية بل المزيد من الإرادة السياسية لتحقيق إصلاح حقيقي لأساليب عمل مجلس الأمن، بالإضافة إلى المسائل الأخرى القابلة للتفاوض ضمن عملية إصلاح مجلس الأمن كما هو وارد في قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ومصادقية وصلاحيه مجلس الأمن وأعضائه ستمسان بشكل خطير ما لم نحقق الإصلاح في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثله لكسمبرغ.

والآن اسمحوا لي أن أطرح عدداً من الأفكار الإضافية بصفتي ممثلاً لمصر. وأبدأ بإعلان تأييد بلدي التام للبيان الذي أدليت به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وللبيان الذي سيدلي به ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

أود أن أؤكد على الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة في مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن كجزء من العناصر المترابطة القابلة للتفاوض والمحددة في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية، بشأن إصلاح مجلس الأمن وعملية توسيع عضوية المجلس.

إن المجلس، وخصوصاً أعضاؤه الدائمون، ينبغي أن يعمل مع الجمعية العامة لتحقيق النتائج المنشودة، التي طال انتظارها، في أسرع وقت ممكن. وتؤمن مصر بأن الخطوة الرئيسية التي يجب اتخاذها لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن هي تحقيق التوازن في هيكل التفويض بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس. وقد حان الوقت للاتفاق على نظام داخلي دائم ليحل مكان النظام الداخلي المؤقت الحالي الذي استمر العمل به لأكثر من ٦٠ عاماً.

وعلاوة على ذلك، فإن الفريق العامل غير الرسمي الذي يتعامل مع هذا الموضوع الهام في المجلس ينبغي له أن يعتمد مجموعة تدابير رسمية جريئة، ترسخ مفهوم المساواة بين البلدان، وتعزز العدالة في طريقة التعامل مع قضاياها، وتؤدي إلى تحسين الشفافية وزيادة التفاعل والتشجيع على تحقيق الكفاءة.

وفضلاً عن ذلك، من الضروري إعادة النظر في العلاقة بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى من أجل استعادة التوازن المؤسسي المفقود الذي كرسه الميثاق. ومحكمة العدل الدولية لها دور هام في تسوية أي نزاع قد ينشأ فيما بين تلك الأجهزة بشأن ولاية كل

خاصة في المراحل المبكرة من المشاورات التي تشمل اجتماعات سرية. وإننا نرحب بالأشكال الجديدة مثل المناقشات غير الرسمية التفاعلية والحوارات غير الرسمية التفاعلية.

وفي حالة الأطراف الفاعلة من غير الدول، فإن من حق المجلس أن يقرر أية طلبات تقبل وفي أية حالة محددة. ولكننا نعتقد أن الأطراف في صراع ما ينبغي أن تكون قادرة على تقديم آرائها خطياً إلى المجلس، الذي قد يقرر تعميمها كوثائق من وثائق مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن التفاعل مع الأطراف الفاعلة في إطار صيغة آريا أمر جدير بالثناء ويستحق المزيد من التشجيع.

ثانياً، نظراً للأهمية المتزايدة لاشتراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة التحديات للسلم والأمن، فإننا نؤمن بأن مجلس الأمن يستفيد من تعزيز التعاون مع تلك المنظمات، سواء في المداولات العلنية أو السرية. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن المنظمة الإقليمية تمثل وجهات نظر عدد أكبر من الدول الأعضاء، من شأنها أن تسهم في جعل المناقشات أقصر وقتاً وأكثر فعالية، على الأقل عندما يسمح لتلك المنظمات بالاشتراك المبكر في المناقشات.

أخيراً، أن بلدان مجموعة بنيلوكس مؤيدة قوية لمواصلة تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. كما أننا نرحب بحقيقة أن رئيس لجنة بناء السلام أو رؤساء التشكيلات المخصصة لبلد بعينه التابعة للجنة يدعون بشكل منتظم إلى تقديم إحاطاتهم الإعلامية للمجلس. إننا على اقتناع بأن لجنة بناء السلام والتشكيلات المخصصة لبلد بعينه يمكنها أن تقدم قيمة إضافية لعمل المجلس في المجالات المواضيعية، مثل المرأة وبناء السلام، والأطفال والصراعات المسلحة، ومستقبل حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالكفاءة، فإن بلدان مجموعة بنيلوكس تتفق مع عدد من الأفكار التي قدمتها مجموعة البلدان الخمسة

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالإنكليزية):

أتشرف بأن أحاطب المجلس بالنيابة عن مجموعة بنيلوكس، وهي بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ. وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة وعلى التزامه الدائم بتحسين أساليب عمل وإجراءات المجلس.

وكما جرى التأكيد في الورقة المفاهيمية للمناقشة الجارية اليوم (انظر مرفق الوثيقة S/2010/165)، فإن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنيط بمجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية اعتمد المجلس، وينبغي أن يواصل اعتماد نهج عملي وتدرجي فيما يتعلق بتحسين أساليب عمله.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، نظمت بلجيكا مناقشة مجلس الأمن المفتوحة الأخيرة بشأن أساليب عمل وإجراءات المجلس خلال رئاستها له. وقد تقرر حينذاك تركيز المناقشة على ثلاث مسائل مترابطة بشكل وثيق، وهي الشفافية والتفاعل والكفاءة. وفيما يتعلق بالشفافية، ترحب بلدان مجموعة بنيلوكس بحقيقة أن جهوداً كثيرة قد بذلت لزيادة الشفافية في عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، إن قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المتخذ في العام الماضي، الذي استعرض ولاية فريق الرصد للجزاءات ضد القاعدة وطلaban، قد عزز بشكل جوهري الشفافية في عملية إدراج وحذف الأسماء في القائمة ومنها. وكان إنشاء مكتب أمين المظالم خطوة إضافية في تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل. وعليه، فإننا نأمل أن يتم تعيين أمين المظالم في وقت قريب.

وفيما يتعلق بتوفير إمكانية التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، فإننا نود أن نبدي بعض الملاحظات. أولاً، كقاعدة عامة، نعتقد أن مداولات أعضاء المجلس ستكون أكثر ثراء بفعل زيادة التفاعل مع دول وأطراف فاعلة من غير الدول والمربطة بتزاع ما، وهو أمر مهم بصفة

الصغيرة، ولا سيما فيما يتعلق بأن أحكاما أساسية في القرارات المواضيعية يمكن تضمينها في قرارات خاصة ببلد بعينه. كما أن ذلك سيكون مسألة اتساق أيضا. كذلك يستطيع المجلس أن يفكر أيضا في السبيل الأمثل ليقوم فيما إذا كانت قراراته يجري تنفيذها، وأن يحلل العقبات التي تحول دون التنفيذ وأن يقترح آليات لتعزيز التنفيذ.

إن مجلس الأمن يتحمل الرئيسية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأثناء اضطراره بهذه المهمة، فإن القدر الأكبر من الشفافية والتفاعل مع مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وتحسين أساليب عمل المجلس يعزز شرعيته أثناء تصرفه بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتقوم الشفافية بدور رئيسي. ونعتقد أنه من الجوهري أن تحصل الدول الأعضاء على معلومات كافية عن عمل المجلس. وهذه مسألة حيوية بصورة خاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة، التي نادرا ما تسنح لها الفرصة لتكون عضوا في المجلس. ولهذا السبب نشدد على تقديم إحاطات إعلامية منتظمة وجيدة النوعية لغير الأعضاء في المجلس. لقد وافق سلفا أعضاء المجلس على أن الجلسات الختامية التفاعلية في نهاية كل رئاسة من شأنها أن تكون أداة مفيدة لزيادة الانفتاح وتوفير المعلومات. وتتيح هذه الجلسات الختامية فرصة لتقييم عمل المجلس ومناقشة الدروس المستفادة. لقد توقفت هذه الممارسة لسوء الحظ، وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تشجع أعضاء المجلس على النظر فيها ثانية.

لقد زادت المناقشات المفتوحة المنتظمة انفتاح المجلس. وتولي بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبيرة لهذه المناقشات، وتثني على أعضاء المجلس للاستمرار في هذه الممارسة. غير أننا نعتقد أن هناك مجالا لتحسين نوعية هذه المناقشات. أولا، نود أن نرحب بالتشاور مع غير الأعضاء في عملية صياغة الأوراق المفاهيمية لهذه المناقشات. ونرحب أيضا بزيادة التركيز على كيف يمكن أن تصبح المناقشات المواضيعية عملية المنحى بقدر أكبر ويمكن أن تفيد القرارات التي يتخذها المجلس في المستقبل بشأن هذا الموضوع، مع

إن المقترحات التي أشرت إليها للتو يمكن أن يعتمدها المجلس بدون تأخير. ولكن المسؤولية عن تحسين العلاقة مع مجموع الأعضاء لا تقع على عاتق مجلس الأمن وحده، بل يتوقف الأمر على كل منا من خلال الاستخدام الأمثل لكل وسائل التفاعل التي في حوزتنا. ومناقشة اليوم تتيح فرصة لتقديم تعقيبات مجموع الأعضاء إلى مجلس الأمن وتعقيبات المجلس إلى مجموع الأعضاء بغية تعميق التفاهم.

إننا نشكر اليابان على استعدادها لضمان متابعة هذه المناقشة في الفريق العامل غير الرسمي بشأن الوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي تترأسه. ونحن نرحب فعلا باستكمال المذكرة المتضمنة في الوثيقة (S/2006/507). وستواصل بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ المشاركة البناءة في عملية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفنلندا.

السيد فيينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشرف بالكلام بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد.

أولا، اسمحوا لي أن أشكر اليابان على التزامها الطويل الأمد بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وهذه المناقشة بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية المتضمنة في الوثيقة S/2006/507 مرحب بها وتأتي في الوقت المناسب. إننا نقدر

ونرحب بمبادرات السنة الماضية التي تهدف إلى تحسين التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة. وينبغي لهذه البلدان أن تشارك بصورة أفضل في جميع مراحل صنع القرار المتعلق بعمليات حفظ السلام، بدءاً من تخطيط الولايات. ومن شأن هذا أن يكون هاما بالنسبة للبلدان المحتمل أن تساهم بقوات. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تستعمل الممارسة الحالية للمشاورات غير الرسمية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات على نحو أكبر وأكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة الأفق الجديد الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام، التي تهدف إلى تطوير أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويهدف عدد من التوصيات إلى تحسين التفاعل بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة. ونرحب ترحيبا حاراً بهذه المقترحات.

وأود أن أعبر عن تقديري لليابان على تنظيم خمسة اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات في العام الماضي أثناء رئاستها للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. لقد أتاحت الاجتماعات فرصة جيدة أمام المجلس للحصول على إسهامات من هذه البلدان بشأن الجوانب المختلفة لحفظ السلام. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

وأود أيضا أن أبرز أهمية تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وذلك لكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام. ونود أن نشدد على دعمنا المستمر لممارسة دعوة رؤساء اللجان إلى إحاطة المجلس علما بصورة منتظمة. ولا يزال هناك مجال لزيادة التعاون ونرى أن الاستعراض الحالي للجنة بناء السلام يمثل فرصة لتعزيز هذه العلاقة الهامة.

وتبرز الورقة المفاهيمية الواردة في الوثيقة S/2010/165 التحديات المرتبطة بالفترة الزمنية القصيرة بين انتخابات الأعضاء غير الدائمين وبداية ولايتهم. وتهدف

التأكد من إدراج الأحكام الرئيسية للقرارات المواضيعية في القرارات الخاصة ببلد بعينه.

وفي ذلك السياق، أود أن أثني على تقرير منظمة مجلس الأمن المستقلة غير الربحية، التي زادت بتقاريرها الشفافية بشكل كبير. وتجدر الإشارة أيضا إلى التحسينات التي أدخلتها الأمانة العامة على موقع المجلس على الإنترنت وعلى البث الشبكي لجلسات المجلس.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالتقدم الكبير المحرز في تعزيز الشفافية والعدالة في الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لإدراج في قوائم الجزاءات والرفع منها. ولقد أضاف القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة مزيدا من الشفافية والوضوح على إجراءات اللجنة بتقديم عدد من الابتكارات الهامة، مثل الاستعراض الدوري لجميع الأسماء المدرجة في قائمة القرار ١٢٦٧ والالتزام بإضافة موجزات سردية لأسباب الإدراج. وسيمثل إنشاء مكتب أمين المظالم، على النحو الوارد في القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، مرحلة هامة في تعزيز الشفافية في إجراءات اللجنة وتعزيز الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم.

ويسرنا أن نرى أن مؤسسة أمين المظالم - وهي فكرة قدمها أصلا أحد بلدان الشمال الأوروبي - قد أصبحت الآن حقيقة واقعة. ونظرا لأهمية الولاية، تتطلع الآن بلدان الشمال الأوروبي إلى تعيين أمين المظالم على وجه السرعة. وعند تنفيذه، فإن القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) بصورة كاملة سيمثل خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك، تعتقد بلدان الشمال الأوروبي أن إجراءات الإدراج في القائمة والرفع منها تحتاج إلى استعراض مستمر ويلزم المجلس أن يبقى منفتحاً لإدخال المزيد من التحسينات الإجرائية على النظام.

الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وترحب الجماعة الكاريبية بمبادرة اليابان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وبورقتها المفاهيمية المؤرخة ١ نيسان/أبريل (انظر S/2010/165)، القيمة في تشكيل مناقشة اليوم بشأن أساليب العمل. وتود الجماعة الكاريبية أيضا أن تشكر أعضاء المجلس على أفكارهم اليوم وإسهاماتهم في هذه المسألة.

إن الجماعة الكاريبية تهتم اهتماما خاصا بمجالات الشفافية والكفاءة والتفاعل مع غير الأعضاء أكثر من معظم الدول. لقد انبثق اهتمامنا من غيابنا التاريخي عن عضوية هذا المجلس، وفي الحقيقة من شعور الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة بالجزع بين أعضاء مجلس الأمن. لقد بدأت آخر دولة من الجماعة الكاريبية ولايتها في مجلس الأمن قبل عقد من الزمن. وبعد سنة، في عام ٢٠٠١، أصبحت سنغافورة آخر دولة جزرية صغيرة نامية عضوا في المجلس. وهناك ثلاث وسبعون من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ في الأمم المتحدة لم تخدم أبدا في المجلس. ومن بين هذه الدول الأعضاء الـ ٧٣، هناك ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية. ولذلك، ورغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل ٢٠ في المائة فحسب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإنها تمثل نسبة ٤٠ في المائة كاملة من الدول التي لم تخدم أبدا في المجلس. وأكثر من ٧٨ في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تشغل أبدا مقعدا غير دائم في مجلس الأمن - وهذه نسبة تتكرر داخل منطقة جماعتنا الكاريبية. ومن ثم فإن موقفنا التاريخي بوصفنا دولة خارج المجلس جعل الجماعة الكاريبية حساسة للغاية حيال الآثار العملية لأساليب العمل بشأن الشفافية والتفاعل مع غير الأعضاء. ومن موقفنا الذي لا نحسد عليه، موقف كوننا إلى حد كبير في الخارج وننظر إلى الداخل، نعرف الجماعة الكاريبية بأن التدابير والتكيفات المتخذة مؤخرا من قبل المجلس أفضت إلى بعض التحسينات. بيد أنه من الممكن ويجب القيام بقدر كبير من العمل.

الحلقة الدراسية السنوية التي تنظم في دورال آروود، وبرعاية فنلندا، إلى معالجة هذه المشكلة، التي تهم بصورة خاصة الوفود الصغيرة. والهدف منها هو توجيه الأعضاء الجدد توجيهها عميقا وإطلاعهم على الممارسات والإجراءات وأساليب عمل المجلس وذلك لمساعدتهم على أن يكونوا مستعدين منذ اليوم الأول من ولايتهم. وقد وزعت تقارير الحلقات الدراسية بصفتها وثائق رسمية لمجلس الأمن أملا في أن تسهم في فهم تعقيدات عمل المجلس بصورة أفضل.

وأول مرة كانت أساليب عمل مجلس الأمن موضوع مناقشة عامة هي في عام ١٩٩٤ (انظر S/PV.3483). وكانت المرة الثانية في عام ٢٠٠٨، أثناء رئاسة بلجيكا (انظر S/PV.5968). وكما أظهرت مناقشة اليوم، فإن الموضوع في غاية الأهمية بالنسبة إلى نهج خاص. ولذلك، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تقترح أن ينظر المجلس في عقد مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن بصورة سنوية.

وأخيرا، تواصل بلدان الشمال الأوروبي التشديد على الإصلاح الجاري في أساليب عمل المجلس وإجراءاته، كي يتمكن من تنفيذ مهمته بصورة أكثر شفافية وشمولية ومشاركة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يكون مقياس النجاح الانفتاح والشفافية في حد ذاتهما، بل هو مدى ما يخللانه من تحسين على قدرة المجلس لتنفيذ مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فنلندا على تنظيم الحلقة الدراسية التوجيهية كل سنة. إنها مفيدة لنا جميعا.

أعطي الكلمة الآن لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونزاليس (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وتؤيد الجماعة البيان

ثالثاً، من اللازم إدخال مزيد من التعديلات في أساليب العمل لتعزيز شفافية المجلس وانفتاحه وتفاعله مع الدول الأعضاء. وتعترف الجماعة الكاريبية بالحاجة إلى الكفاءة، وتؤيد فعلاً تأييداً كبيراً تعزيز هذه الكفاءة والفعالية. بيد أن تحقيق القدر الأكبر من الشفافية والتفاعل والكفاءة ليس لعبة "لا شيء أو كل شيء". وفي هذا الصدد، نرى أن من المفيد على نحو خاص المقترحات التي قدمتها وصقلتها مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة فيما يتعلق بمسائل منها التقارير والمشاورات وتنفيذ القرارات.

رابعاً، لدى الجماعة الكاريبية حب الاطلاع على القراءة العريضة والتوسعية التي تعطيها بعض الدول للمادة ٣٠ من الميثاق. والحجة بأن المجلس وحده يمكنه - وهو يعمل في فراغ ويعتمد على رأيه - أن يعدل أساليب عمله تثير لسوء الحظ مسائل شائكة أكثر مما تقدم الإجابات. على سبيل المثال، تتساءل الجماعة الكاريبية كيف يمكن، بوصف ذلك مسألة عملية، ألا تقرر أساليب العمل إلا داخل هيئة يُغير ثلثاً أعضائها كل بضع سنوات. وإذا أردنا أن نقبل تأكيد الورقة المفاهيمية على أن "تُعلم الجوانب الإجرائية لمجلس الأمن هو تحدٍ بالنسبة إلى كثير من الأعضاء المنتخبين" (S/2010/165، الفقرة ١٢)، فكيف يمكن لهؤلاء الأعضاء المنتخبين، في فترة محدودة من الزمن، أن يتعلموا ويصلحوا أساليب العمل، قبل أن يُستبدلوا بعدد كبير من الأعضاء المنتخبين الجدد الذين سيتعين عليهم أن يعيدوا العملية مرة أخرى؟ ولمَ سيُشعر الأعضاء الداخلون - الذين لا يكونون أسهموا في أساليب عمل المجلس بأي طريقة من الطرق - بأي علاقة بهم؟ وحدهم الأعضاء الدائمون في المجلس سيكون لهم أي درجة من التأثير أو الولاء لذلك الترتيب.

ومن المستحيل قراءة المادة ٣٠ على نحو يجعلها غير خاضعة للسلطة الصريحة للجمعية العامة بأن تناقش

وفي هذا الصدد، وضمن سياق المناقشة المفتوحة والقيود عليها تؤكد الجماعة الكاريبية على النقاط الأربع التالية. أولاً، من الأساسي أن يقبل مجلس الأمن بأن إصلاح أساليب عمله، مهما كان بعيد الأثر أو فعالاً، يجب بالضرورة أن يحصل ضمن سياق إصلاح أوسع لمجلس الأمن، بما في ذلك القيام بزيادة الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة. ولن يكون للدول غير الأعضاء اهتمام يستحق الذكر بالتفاعل مع هيئة ينال من مشروعيتها رفضها الثابت لأن تنعكس فيها الدينامية العالمية المتغيرة. ولذلك، فإن أساليب العمل تمثل مكوناً واحداً من ممارسة إصلاح شاملة، ويجب أن تجري بالتزامن مع هذه الإصلاحات التكميلية.

إنني أشير اعتراضياً إلى أن أعضاء كثيرين يشكون من عبء عمل المجلس ولكن الكفاءة تتطلب أن تتوسع معظم المنظمات والهيئات والأعمال التجارية، حينما تواجه زيادة في عبء العمل، حتى تستطيع أن تعالج وتتناول عبء هذه الزيادة.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن، كقاعدة عامة، أن يمتنع عن المساس بالوظائف والسلطات التي وضعها الميثاق أو وضعتها التقاليد في نطاق صلاحيات الجمعية العامة. من الأفضل كثيراً أن يفسر المجلس ولايته على نحو صارم، وأن يفعل عدداً صغيراً من الأشياء على نحو حسن بدلاً من أن يكون أكثر توسعاً وأن يقوم بمهام كثيرة على نحو رديء. إن "تسريب البعثات" الذي يبدو أنه عنيد والذي يقوم به مجلس الأمن يبعث على القلق، وخصوصاً لدى الدول الأعضاء مثل دولنا، التي هي على نحو رئيسي كائنات أنشأتها الجمعية العامة وحدها. وأي تعدد غير ضروري من قبل أعضاء المجلس الـ ١٥ على وظائف وسلطات الدول غير الأعضاء الـ ١٧٧ الأخرى سيقوض منطق القهر والأهداف الفريدة التي أنشئت الأمم المتحدة بموجبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية في هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، وأن أعرب عن تأييدنا المستمر لرئاسة اليابان في شهر نيسان/أبريل، وخصوصا للدعوة إلى عقد جلسة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية لتقييم تنفيذ التدابير الواردة في مرفق الوثيقة S/2006/507 في أعقاب المناقشة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968).

في البداية، تعرب المجموعة الأفريقية عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، وترغب أيضا في التأكيد مجددا على رسالتها المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والموجهة إلى ميسر عملية الإصلاح الجارية.

حقيقة أن النظام الداخلي لهذه الهيئة البالغة الأهمية التابعة للمنظمة لا يزال مؤقتا تشير بوضوح إلى وجود ثغرة في أساليب عمل المجلس. من الواضح أن ثمة حلقة مفقودة في أساليب عمل المجلس، تجعل من بالغ المنفعة لهذه الهيئة أن تمر بفحص لواقع الحال. وذلك يفسر السبب في أن المجموعة الأفريقية دعت باستمرار إلى القيام بإصلاح شامل يجعل المجلس مستجيبا للحاجات الملحة للعالم المتزايد الاضطراب في القرن الحادي والعشرين.

ولدى تناول موضوع المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أساليب العمل لا بد أن أسارع إلى التأكيد مجددا على أننا نؤيد عملية إصلاح سريعة وشاملة، تشمل جميع المجموعات التي يمكن التفاوض بشأنها، تجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وشمولا ومساءلة وفعالية وكفاءة في تنفيذ مسؤولياته بغية كفالة مشروعية قراراته وكونها تمثل آراء ومواقف الدول الأعضاء.

أي مسائل أو تقدم توصيات بشأنها ضمن نطاق الميثاق، وتتعلق بوظائف أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة - بما في ذلك المجلس - وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن هذه المسائل. إن المواد ١٠-١٢ من الميثاق تحدد نطاق سلطات وحدود الجمعية العامة بوضوح كامل. ويمكن أن تكون للمجلس مسؤولية القيام على نحو رسمي باعتماد قواعد إجراءاته، ولكن الجمعية العامة تمتلك بوضوح سلطة مناقشة أساليب عمل المجلس وأيضا التقدم بتوصيات تمس بقواعد الإجراءات وتهمها. ونظرا للدور المعترف به للجمعية العامة في أن تمنح المشروعية هيئات وقرارات وقواعد فمن الحري بالمجلس أن يعتمد، بدلا من أن يقاوم، التوصيات ذات الصلة التي قد تصدر عن الدول الأعضاء.

وختاما فإن التغييرات الطيبة لأساليب عمل المجلس حتى الآن، كما أوجزتها الورقة المفاهيمية، سلطت الضوء على الوعد بمزيد من التغييرات المفيدة وعلى إمكانية ذلك. ونعتقد أن من المقبول عالميا أن المجلس لا يعمل بأقصى قدر من الكفاءة والشفافية وتوفر سبل الوصول إليه والفعالية. التعديلات في أساليب العمل، كجزء لا يتجزأ من النطاق الأوسع من الإصلاحات، يمكن أن تساعد في تلافي النواقص المعترف بها. والتطور المستمر للمجلس وأساليب عمله ضروري لذلك ومرغوب فيه.

إن مجلس الأمن ليس شرقة، أو فراغا أو حصنا محصنا متحجرا. إنه من هذا العالم ومن هؤلاء الأعضاء. ولذلك يجب أن ينعكس هذا العالم فيه، وأن يستجيب لهؤلاء الأعضاء. تأمل الجماعة الكاريبية في أن يدخل قريبا واحد أو أكثر من أعضائنا الحرم الداخلي للمجلس مرة أخرى. وعلى الرغم من ذلك الأمل نرغب في وجود مجلس ترسيه أساليب عمله بوصفه هيئة سريعة التحرك وكفؤة وشفافة وتتوفر سبل الوصول إليها تكون منفتحة على آراء مجموع أعضائها وتنعكس فيها الحقائق الواقعة العالمية المتغيرة.

وينبغي لمجلس الأمن زيادة عدد جلساته العلنية، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛ والسماح بتقديم الإحاطات الإعلامية التي يقدمها المبعوثون الخاصون أو الممثلون الخاصون للأمين العام وممثلو الأمانة العامة في جلسات علنية، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية؛ وتعزيز علاقته مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك من خلال التفاعل المتواصل والمنتظم وفي الوقت المناسب ليتسنى التخطيط لأهداف البعثة وتنفيذها بفعالية؛ ودعم أرجحية الميثاق واحترامه فيما يتصل بمهامه وسلطاته وفقا لأحكام المادة ٢٤ من الميثاق؛ وإتاحة معلومات كافية في الوقت المناسب عن أنشطته لأعضاء الأمم المتحدة عموما؛ وتفادي أي محاولة لاستخدامه لتنفيذ جداول أعمال سياسية وطنية وكفالة عدم الانتقائية والحيادية في عمله؛ والإحجام عن اللجوء للفصل السابع من الميثاق باعتباره مظلة للتعامل مع قضايا لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإنما التطبيق الكامل لأحكام الفصلين السادس والثامن قبل الاستناد إلى الفصل السابع، الذي ينبغي أن يكون الملاذ الأخير، عند الاقتضاء؛ وتفادي اللجوء بأية صورة إلى فرض جزاءات أو إطالة أمدتها أو تمديدتها على أي دولة بدعوى أو بهدف تحقيق أهداف سياسية لدولة أو لوضع دول وليس من أجل الصالح العام للمجتمع الدولي؛ ووضع نظامه الداخلي المؤقت في صيغته الرسمية لتحسين شفافيته ومساءلته.

وبالنظر إلى أنه يجب على مجلس الأمن والجمعية العامة العمل معا بصورة وثيقة ضمن نطاق اختصاصات كل منهما بحثا عن حلول للكم الهائل من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، فإننا نشدد على الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة وتبادل وتدفق المعلومات على نحو فعال وفي الوقت المناسب بين الجمعية والمجلس، وإلى تقديم تقارير أشمل وأكثر تحليلية إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير الخاصة

إننا نعترف بأن مجلس الأمن قد أحرز التقدم الكبير في اتخاذ تدابير لتعزز، إلى حد معين، الكفاءة والشفافية في الطريقة التي ينفذ بها أعماله، بفضل جهود فريقه العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق ومسائل إجرائية أخرى، وعلى وجه الخصوص باعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507 ومذكرات لاحقة متعلقة بأساليب عمل المجلس. ونشجع أيضا بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه عن طريق ممارسة الرؤساء اللاحقين المتمثلة في إحاطة غير الأعضاء علما ببرنامج العمل منذ بداية كل شهر. إن تقديم تقارير سنوية محررة تشمل عمليات الهيئات الفرعية، بما في ذلك التدبير الأخير الذي يطالب كل رئيس مجلس بأن يعدّ تقييمًا منشورا لعملياته، في جملة أمور أخرى، هي خطوات في الاتجاه الصحيح، وهو اتجاه جعل المجلس أكثر استجابة لمجموع الأعضاء.

وعلى الرغم من المحاولات الجديرة بالذكر المذكورة أعلاه من قبل المجلس للارتقاء إلى توقعات أعضائه وغير أعضائه فإن الرأي المدروس من قبل المجموعة الأفريقية أن التدابير ليست ذات أثر يكفي لمنح المجلس قدرة تكفي لتحقيق التزاماته الخلقية بوصفه هيئة تمثيلية وشفافة وديمقراطية ومساءلة لصنع القرار ومكلفة بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة، وبعض قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء.

وتؤيد أفريقيا زيادة إمكانية الوصول إلى مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومساءلة وفعالية، بما يستجيب لمقتضيات عصرنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الموقف الأفريقي المشترك بشأن أساليب عمل المجلس، الذي اعتمد في الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والذي يكمل الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

بناء الثقة لدى الدول الأعضاء وغرس الإحساس لديها بملكية قرارات المجلس وإجراءاته، التي من واجبنا جميعا تنفيذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن ثمة صلة وثيقة بين الفعالية والشفافية في عمل المجلس، من ناحية، وسلطته المستمدة من الميثاق، من ناحية أخرى. وعليه، ينبغي للجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالكامل وفي الوقت المناسب أن تراعي على النحو الواجب طابع آليات اتخاذ القرارات في المجلس وتفاعلاته المنهجية مع الدول غير الأعضاء، ولا سيما تلك المتأثرة بشكل مباشر والمعنية والمهتمة بالمواضيع المدرجة في جدول أعماله.

وسلوفاكيا تعتبر نفسها بفخر جزءا من عملية تعديل أساليب عمل مجلس الأمن لتتواءم مع احتياجات المجتمع الدولي حاليا ومستقبلا. ففي عام ٢٠٠٧، عندما كان لسلوفاكيا شرف ترؤس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، عملنا بدأب لمواصلة العمل الممتاز الذي بدأ ونفذه وفد اليابان ببراعة كبيرة في عام ٢٠٠٦.

واليوم، يسعدنا ملاحظة التقدم المحرز، وخاصة من منظور الشفافية، في إشراك الدول غير الأعضاء في عمل المجلس وسرعة العملية التي يتبعها في اتخاذ القرارات. ومن الواضح أن اتباع نهج تحليلي واستشاري بقدر أكبر يعود بالنفع على مجلس الأمن وعلى أعضاء الأمم المتحدة بالكامل في نهاية المطاف. ويعزز هذا التقدم مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها حيث أنه يسهم في بناء ثقة المجتمع الدولي الأوسع نطاقا بالمنظمة.

ونعتقد أن أساليب العمل أحد مجالات عملية الإصلاح التي شهدت تحسينات كبيرة وتستحق الإشادة. وبالتأكيد، فإن الوقت لم يحن بعد للرضا الذاتي ويتعين علينا أن نضع في اعتبارنا أن التنفيذ الكامل للمذكرة هو عملية جارية. وتعتقد سلوفاكيا أن إجراء المزيد من التحسينات أمر

الموضوعية المنحى والبيانات الصحفية الزاخرة بالمعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام الدولي.

وتعتقد أفريقيا اعتقادا راسخا أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن ينبغي عدم إخضاعها لجدول زمني محدد سلفا. وعلى الرغم من أننا نقر بالحاجة إلى التعامل مع المسألة باعتبارها مسألة ملحة، فإننا نعتقد أنه ينبغي التعامل مع المجموعات الخمس جميعا بنفس القدر من السرعة.

كما يشدد إعلان سرت وتوافق آراء إزولويني، وهما الصكان الإرشاديان لنا في مسألة إصلاح مجلس الأمن، على الحاجة إلى تحسين توزيع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. والحبل السري الدقيق الذي يُضرب به المثل يربط أساسا بين جميع المجموعات. وبالتالي، فإنه ينبغي عدم القيام بأي محاولة لاستثناء أي مجموعة منها أو التقليل من أهميتها في عملية الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد كوتيريتس (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن استهل بياني بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، وبوفد اليابان لاتخاذ المبادرة الهامة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، وبالإعراب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية الملهمة والحكمة المعدة لهذه المناسبة، والواردة في الوثيقة S/2010/165. وأقدر أيضا هذه الفرصة التي جاءت في وقتها المناسب لمناقشة مسائل تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة بشدة. وواجبنا لا ينحصر في تقييم التقدم المحرز بشأن أساليب عمل مجلس الأمن فحسب، ولكن وفي المقام الأول اتخاذ خطوة نحو تحسين الديناميات داخل مجلس الأمن في هذا المجال.

ونعتقد بشدة أنه بزيادة الشفافية والفعالية والتفاعل مع الدول غير الأعضاء، يمكن للمجلس والمنظمة بأسرها

رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وحررتها المذكرة S/2006/507 والمذكرات اللاحقة. ونعتقد أن تعديل أساليب عمل المجلس جزء هام من المسعى العام لإيجاد تعددية أطراف فعالة والمحافظة عليها، وأنه يمثل أفضل سبيل لحشد أوسع تأييد ممكن للحلول المستدامة في مجال السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويسعدنا أن نرى عودة إلى هذا الموضوع، حيث عقدت آخر مناقشة من هذا القبيل في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968).

هناك على الأقل ميزتان لهذا النوع من المناقشة فهي تمكن جميع الدول الأعضاء من معرفة المسائل الرئيسية المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، وتساعدنا على إيجاد حلول ملموسة لتحسينها.

سمعنا أيضا خلال الأسابيع والأشهر الماضية بعض الأفكار المثيرة للاهتمام بشأن تحسين أساليب العمل، بدءا من الاقتراحات المقدمة من مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي نشيد بعملها الممتاز الذي روجت له طويلا بشأن هذه المسألة. وتسير إيطاليا في نفس الاتجاه وقدمت مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى التأثير على أساليب عمل مجلس الأمن من أجل تحقيق مزيد من الشفافية وزيادة فرص المشاركة في المجلس.

هناك جوانب كثيرة من أساليب العمل التي لا تزال بحاجة إلى تحسين وهي: المخاوف القديمة، مثل المطالبة بزيادة الجلسات المفتوحة وإعطاء دفعة جديدة لها، على سبيل المثال؛ والمخاوف التي أعرب عنها مؤخرا مثل مسألة نظم الجزاءات والعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات، حيث

مستصوب ويمكن معا في عدة مجالات، بما في ذلك تعزيز الشفافية وافتتاح عمل المجلس، بما في ذلك وبصفة خاصة ما يتعلق بعمل هيئاته الفرعية.

ويمكن إحراز المزيد من التقدم في تعزيز التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء الأخرى، وخاصة المتأثرة بشكل مباشر والمعنية والمهتمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين استخدام جلسات المجلس السرية وزيادة استخدام الجلسات بصيغة آريا وبعقد مشاورات منتظمة بين المجلس والدول غير الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة. ويسعدنا للغاية أن نرى أن أخذ البلدان المعنية بصورة مباشرة للكلمة قبل أعضاء المجلس أصبح بحق أمرا أكثر شيوعا في الآونة الأخيرة. ونعتقد أن هذا ينبغي أن يكون ممارسة متبعة وفقا للمادة ٣٢ من الميثاق. ونقدر أيضا أنه توجه دعوات الآن أكثر من السابق إلى ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمشاركة في مختلف أشكال عمل المجلس.

وينبغي أن تكون آلية الجلسات السرية التي يعقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات فورية ومرنة وموضوعية، ولا سيما في حالة حدوث تطورات هامة أو غير متوقعة أثناء تنفيذ ولايات البعثات.

وينبغي كفاية أن يكون التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وثيق الصلة بالموضوع إلى أقصى درجة، بما في ذلك عن طريق جعله موضوعيا وتحليليا بقدر أكبر، وعقد مناقشة تفاعلية مع الجمعية العامة بشأنه.

وينبغي أن يكون هناك نص على تقوية التفاعل بين الهيئات التي تتعامل مع المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على أن سلوفاكيا ما زالت ملتزمة تماما بقضية زيادة شفافية مجلس الأمن وفعاليته وكفاءته، وهي عملية دشنها القرار الذي اتخذته

والمشاورات غير الرسمية. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن يكون هناك إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس بعد الجلسة إلى الدول غير الأعضاء أو على الأقل إلى الدول المهتمة.

في قاعة أخرى من هذا المبنى، نحن نشارك في عملية لإصلاح مجلس الأمن حيث تجري مناقشة مجموعة عناصر شاملة تنطوي على إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مناقشة بشأن أساليب العمل. ولكن تنفيذ الاقتراحات التي ذكرتها للتو لن يستلزم تعديل الميثاق. ولذلك يتعين علينا أن نقرر إدماج هذه المطالب في ممارسات المجلس بصورة فعالة في أقرب وقت ممكن. وبهذه الطريقة، تقدم إجابة فورية لاحتياجات أولية يسهل تلبيتها.

أود أن أقول كلمة أخيرة بشأن أحد الشروط المسبقة لإجراء إصلاح كبير ودائم لأساليب العمل. كما نعلم جميعاً، تم البحث عن ابتكارات رئيسية في تعزيز أساليب العمل بحماس كبير من جانب البلدان التي ليست أعضاء دائمة في المجلس وتسعى إلى الوصول إلى الجهاز الذي لا يمكنها الحصول على مقعد دائم فيه. ومن بين هذه البلدان، قامت الدول الصغيرة بدور رئيسي. وهذا أمر مفهوم لأن ممارسات الاستبعاد الحالية كما نعلم، تجعل عضوية المجلس عملياً غير ممكنة لهذه البلدان.

ونرى أن، هذا دليل واضح على أن مجلساً تعزز فيه مبادئ المساواة والانتخابات والتناوب هو الوحيد الذي يكفل بذل جهد حقيقي ومستمر نحو إصلاح أساليب عمله. والأعضاء الذين يعرفون أنهم سيقضون فترات محدودة من الزمن في المجلس سيفعلون كل ما هو ممكن، بمجرد الوصول إلى هناك، لضمان أن يكون المجلس في المستقبل أكثر انفتاحاً وشفافية ويمكن الوصول إليه.

وأختتم بياني بهذا احتراماً لقاعدة الخمس دقائق، وهذا ابتكار آخر في أساليب العمل يمكننا أن نضعه موضع التنفيذ على الفور.

تم إدخال تغييرات كبيرة ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. إن المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507 نقطة مرجعية هامة في هذه العملية. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً استكمال مضامينها التي يمكن أن تكون دليلاً لجميع الدول الأعضاء في هذا المسعى.

وليس في نيّتي اليوم تقديم قائمة بما حققناه وما لم نحققه. وبدلاً من ذلك، سأركز في ملاحظاتي على مسألة إجرائية، إذا جاز لي القول، تتعلق بحسن النية.

كما نعلم جميعاً، تتطلب بعض الابتكارات في أساليب العمل إدخال تعديلات على الميثاق. ومع ذلك ما اقترحه اليوم هو أن تجدد جميع الدول الأعضاء في المجلس الالتزام والجهد على الأقل لتنفيذ بعض التدابير التي ناقشها ولا تتطلب هذه التعديلات. وبعبارة أخرى، يمكننا استخدام هذه المناقشة لتحديد التدابير ويمكن وضعها على الفور. فلننظر، على سبيل المثال، في الاقتراحات الثلاثة التالية بشأن التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

هناك طلب يحظى بتأييد واسع النطاق لتحسين هذا التفاعل، وخاصة مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة. وينبغي إشراكها أكثر في أعمال المجلس من خلال الجلسات المفتوحة والمشاورات غير الرسمية، ووضع إجراءات موحدة لسماع وجهات نظرها. وهذا ينطبق أيضاً على المنظمات الإقليمية الأكثر مشاركة في المسائل التي تجري مناقشتها. وإذا كان هدفنا هو التفاعل مع عالم اليوم، فبالأكيد لا يمكننا استبعاد المنظمات الإقليمية.

وهناك أيضاً تأييد كبير لزيادة استخدام صيغة آريا التي تتيح للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إجراء حوار مع المجلس.

وختاماً، هناك مطالب بزيادة اللجوء إلى الجلسات المفتوحة والتقليل إلى أدنى حد من عدد الجلسات السرية

بقوات، بوصفه السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وبكل المقاييس، سمحت هذه التطورات الإيجابية بإجراء حوار تفاعلي عالي الجودة بين الجهات ذات الصلة، وأسفرت عن قدر كبير من حسن النية وتغيير ملموس في أساليب العمل. ومع ذلك، إذا أريد المحافظة على هذا الزخم الإيجابي وزيادة تعزيزه، ينبغي للمجلس أن يضمن التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيان الرئاسي S/PRST/2009/24، اللذين يوفران إطاراً للتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وشرطة، والأمانة العامة. وينبغي الاستخدام الأمثل لآليات التشاور والإجراءات التفصيلية الواردة في هاتين الوثيقتين المرجعيتين وذلك لإقامة علاقة أقوى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وشرطة. ويمكن تعزيز التزام العضوية الأوسع نطاقاً بحفظ

السلام في الأمم المتحدة الذي تمس الحاجة إليه من خلال عقد الجلسات العلنية والمفتوحة. وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن على مواصلة ممارسة إجراء مناقشات مواضيعية وعقد الجلسات المفتوحة المتصلة بحفظ السلام وتعميق تلك الممارسة وتوسيعها، مما يتيح لعموم الدول الأعضاء الإسهام بوجهات نظرها وأفكارها. وينبغي لهذه الاجتماعات أن تشمل إسهاماً من الميدان، على سبيل المثال، من الممثلين الخاصين للأمين العام.

وقد أثبتت هذه الممارسة أنها مفيدة بشكل كبير، على النحو الذي شهدناه في مناقشة المجلس بشأن المرحلة الانتقالية واستراتيجيات الخروج التي عقدت في ظل الرئاسة الفرنسية (انظر S/PV.6270). كما ينبغي أن تسفر هذه الجلسات عن تقديم مشورة محددة أو توجيه من المجلس بناء على الاقتراحات المقدمة من المشاركين وبدون المساس بدور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة ٣٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد خير (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي، سيدي الرئيس، لمبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة المفيدة جداً في الوقت المناسب، بشأن تنفيذ المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507. كما أننا ممتنون جداً لكم على الورقة المفاهيمية التي وزعتموها.

يؤيد الأردن البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. بما أن الأردن أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وشرطة، سأركز تعليقاتي على أساليب عمل مجلس الأمن في مجال حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

لقد أحرز تقدم في العام الماضي في تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن عند معالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلام. وقد تعهد المجلس بالتزامات جديدة بالاهتمام وبدأ وضعها موضع التنفيذ. ويمكن ملاحظة ذلك في عقد العديد من المناقشات المواضيعية المفتوحة والشاملة بشأن مسائل حفظ السلام، وكذلك في العمل القيم الذي يقوم به الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة اليابان، الذي يوفر منتدى للمناقشات التفاعلية المتعمقة.

وكان هناك تطور إيجابي كبير آخر هو تبلور المبادرة الفرنسية والبريطانية بشأن إدارة عمليات حفظ السلام التي شددت على أهمية العمل مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة. وكان هناك حدث آخر هو الاجتماع الرفيع المستوى بشأن حفظ السلام الذي عقده رئيس الولايات المتحدة، وأكد من جديد على أهمية تجديد وتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة

أيضا في توسيع قاعدة المساهمين في حفظ السلام للأمم المتحدة من أجل تعزيز تقاسم الأعباء الجماعي وتلبية الاحتياجات المستقبلية لحفظ السلام في الأمم المتحدة. ولذلك، نشجع أعضاء المجلس على إحداث تغيير حقيقي ومنهجي في أساليب عمله. إن هذا التغيير ضروري بشكل مطلق وقابل للتحقيق بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال الدائم.

السيد موريس كابرا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة. ونشيد بالتزام اليابان القوي والثابت بهذه القضية المهمة.

أدلي ببيان موجز كي التزم بتوصية الدقائق الخمس. وسيتم توزيع النص الكامل لبيان. سأركز ملاحظاتي على ثلاثة مجالات حددت في الورقة المفاهيمية (S/2010/165): الشفافية والتفاعل مع غير الأعضاء في المجلس والكفاءة. لكنني سأضيف ما نرى، أنه جانب مهم آخر، وهو، المساءلة، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إن المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507 لم تكن نهاية المسيرة. يجب، بالتأكيد، أن نبنى على هذه العملية المهمة ونعترف بالثمار التي ولدها تنفيذها حتى الآن، والتي أصابت المذكرة المفاهيمية في تحديددها. لكننا لن نفقد طموحنا. ولا ينبغي أن نتخلى عن جهودنا لإيجاد طرق مناسبة وفعالة بدرجة أكبر لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلم بالمقترحات المهمة التي قدمتها وفود مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، وأشيد بجهودها المستمرة وجهود الوفود الأخرى في النهوض بجدول الأعمال هذا في الأمم المتحدة.

كما نشجع رئيس مجلس الأمن على إطلاع أعضاء لجنة ٣٤ خلال دوراتها، عند الاقتضاء، على أهم التطورات والمبادرات المتعلقة بحفظ السلام في المجلس. وسيساعد هذا في تحقيق مزيد من تنسيق العمل المشترك. وعلى نفس المنوال، يمكن لرئيس مجلس الأمن ترتيب عقد جلسات منتظمة مع المجموعات الإقليمية مثل حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المجموعات المعنية التي تسهم في حفظ السلام، فضلا عن المنظمات الإقليمية.

وينبغي لتعزيز التشاور مع البلدان المساهمة بقوات أن يشكل أولوية بالنسبة لأعضاء المجلس. إن تجربة وخبرة البلدان المساهمة بقوات وشرطة يمكن أن تساعد المجلس إلى حد كبير في اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في الوقت المناسب بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولذلك، ينبغي مواصلة التشاور المجدي والهام بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بناء على طلب من البلدان المساهمة بقوات وخلال دورة الحياة الكاملة لبعثات حفظ السلام. ولست بحاجة إلى تأكيد أهمية هذه المشاورات بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات وشرطة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بسلامة قواتها وأمنها.

ما زالت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أكثر أدوات المجتمع الدولي فعالية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ولذلك من المرجح أن يستمر بل ويزداد الطلب على الأفراد والمعدات والإمكانيات لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وينبغي للمرء أن يلاحظ أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وكفاءته وشفافيته وانفتاحه واتساقه وشموله للجميع في عملية صنع القرار أمر بالغ الأهمية للمحافظة على الثقة وإسهام البلدان المساهمة حاليا بقوات وشرطة في عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسهم

الرسمية، إذ لا يزال حتى اليوم يمثل نصف عدد جلسات مجلس الأمن.

ثالثاً، ينبغي زيادة الحوار المباشر مع الدول والأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات. إن تمكين التفاعل والتشاور بكفاءة مع تلك الدول والأطراف في الإطار الرسمي لمجلس الأمن أو من خلال المشاورات الخاصة أو اجتماعات وفق صيغة آريا أو صيغ مبتكرة أخرى، حسب الاقتضاء، سيساعد بدرجة كبيرة المجلس في العملية المفضية إلى مداولاته.

رابعاً، يجب أن نتأكد من أن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة عن حالات قيد نظرها تقدم، كقاعدة، في جلسات مجلس الأمن بمشاركة غير الأعضاء في المجلس، وبالتالي تجنب إجراء مشاورات للمجلس بكامل هيئته لهذا الغرض، قدر الإمكان.

خامساً، ينبغي أن نقدر مشاركة سائر أعضاء الأمم المتحدة. وسيلي الهدف على أفضل وجه إذا تكلمت الدول الأعضاء خارج مجلس الأمن، في المناقشات المواضيعية، أولاً، وتكلم أعضاء مجلس الأمن في النهاية، مع إتاحة وقت بين الجلسة واعتماد النتيجة المحتملة، وبالتالي إظهار أن المجلس ينصت ومستعد لإدراج الآراء القيمة لسائر الأعضاء - وهو تحديداً الغرض من هذه المناقشات المفتوحة.

سادساً، في ما يتعلق بتعزيز دور رئاسات المجلس، ينبغي أن يشجع المجلس دوراً أكثر نشاطاً وموضوعية في الإحاطات الإعلامية للوفود خارج عضوية المجلس، وفي عرض التقييمات الشخصية لعمل المجلس والحديث إلى وسائل الإعلام باعتبارها من وسائل تعزيز إظهار عمل المجلس للجمهور.

وأخيراً، نرى أن من الضروري منح المسألة دلالة أكبر. وفي هذا الصدد، علينا أن نحدد الطرق العملية لزيادة

كان الأعضاء المنتخبون تاريخياً هم الذين يسعون إلى التغيير في أساليب العمل. ونحن نرى أنهم يجب أن يستفيدوا من الخبرة المتاحة، خاصة خبرة الأعضاء المنتخبين الآخرين، لمواصلة هذه المناقشة وتعزيز جدول الأعمال هذا عندما ينضمون إلى المجلس.

إن تعزيز شفافية المجلس وفعاليته ومسألته هي الهدف الأساسي لهذه الممارسة. إنه اهتمام موضوعي وليس رسمياً. والمسألة ليست مجرد مسألة فتح جلسات مجلس الأمن بينما يستمر صنع القرارات الحقيقي خلف أبواب مغلقة. ولا هي مسألة المناقشة بشكل مفتوح أو تفاعلي مع جميع أعضاء الأمم المتحدة عندما تكون القرارات بشأن مسائل جرت مناقشتها قد تشكلت بالفعل. إنها ليست مجرد مسألة تحسين صورة مجلس الأمن أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن السؤال الحقيقي هو كيفية زيادة فعالية وكفاءة المجلس، في ظل استخدام أفضل للوقت والموارد والانخراط والمشاركة الكاملين لكل أعضائه. كيف يمكن أن نعزز نفوذه العالمي كهيئة تعمل بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة بجعله أقرب إليهم؟ إن السؤال الحقيقي هو، في النهاية، كيفية تعزيز سلطته من خلال عملية صنع قرار على أساس، المزيد من التشارك والانفتاح عن طريق فهم أفضل لقراراته وتعزيز المساءلة. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بسبعة اقتراحات عملية.

أولاً، يجب أن يواصل المجلس وأعضاؤه السعي للحفاظ على المشاركة الملائمة لكل أعضاء المجلس وتحسين تبادل المعلومات وتعزيز الاشتراك والمبادرة في عملياته الداخلية لصنع القرار.

ثانياً، ينبغي أن نسعى لإحياء المادة ٤٨ بشكل كامل. وينبغي استمرار منحى زيادة الاجتماعات وزيادة الاجتماعات العلنية وتعزيزه مع خفض عدد المشاركات غير

في عام ٢٠٠٨. ونرحب على وجه الخصوص بالتحسينات الرامية إلى تعزيز مشاركة المجلس مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى نحو ما تذكروا ورقة الرئاسة المفاهيمية (S/2010/165)، فإن مجلس الأمن مكلف بموجب الميثاق بالتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان العمل العاجل والفعال بشأن مسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وذلك يعني أن المجلس يمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ ولايته، التي تضع مسؤولية خاصة على عاتق المجلس عن كفالة عمله بشفافية وبطريقة ثابتة ومتسقة. وبشكل جوهري، تتطلب ولاية المجلس أن يعمل بطريقة خاضعة للمساءلة. وهو بذلك ملزم بالمشاركة بشكل منتظم مع العضوية الواسعة في تنفيذ ولايته.

وأصبح من الجلي بشكل متزايد أن مجلس الأمن لا يمكن أن يعمل لوحده في تنفيذ ولايته. فهو بحاجة إلى شركاء موثوق بهم، على النحو المتوخى في الفصل السابع من الميثاق. وتعتز جنوب أفريقيا بأنها منحت الفرصة للإسهام في بناء وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي خلال فترة ولايتها الأخيرة في المجلس. فالجلسات السنوية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أصبحت الآن معلما منتظما لبرنامج عمل مجلس الأمن. وسنواصل الدعوة إلى إقامة علاقة قوية وأكثر عمقا والتعاون بين هذين الجهازين الهامين في صون السلام والأمن في أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن تمكن تلك المشاركات مجلس الأمن من التصدي بصورة أكثر فعالية للصراعات المختلفة في القارة الأفريقية. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا جازما بأن كلا المجلسين يمكنهما أن يستفيدا من التفاعل وأن يحسنا بصورة جماعية تصدي المجتمع الدولي لحالات الصراع، أو حالات الصراع المحتملة.

نفوذ العضوية العامة للأمم المتحدة في تحديد جدول أعمال مجلس الأمن، مثلما نحتاج أن نكفل تقريراً سنوياً أفضل وأكثر شفافية للمجلس إلى الجمعية العامة. إن إحياء الممارسة السابقة الخاصة بإدراج التقييمات الشهرية للرؤساء التي تعكس منظورهم بشأن العمل الموضوعي لمجلس الأمن سيسهم في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، من المهم كفالة أن يواصل مجلس الأمن عقد مناقشات مفتوحة كهذه المناقشة ليقوم بشكل دوري مدى تطابق ممارسته مع هذه الأهداف ولجمع مدخلات قيمة من سائر الأعضاء بشأن طرق زيادة تحسينها.

إن وفدي مستعد للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع المجلس ومع كل الوفود الأخرى المهمة لتطوير هذه المقترحات والأفكار الأخرى العملية لتعزيز جدول الأعمال هذا بوصفه مسعانا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد تلامي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن تنفيذ المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/506. كما نود أن نشكركم ليس على عملكم رئيساً للمجلس فحسب، بل أيضاً على عملكم بشأن أساليب عمل المجلس.

إن جنوب أفريقيا تؤيد بقوة التقييم المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، بوصفه عنصراً أساسياً لإصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة بغية جعله أكثر شفافية ومساءلة، ومن ثم تعزيز شرعية ولايته. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتحسينات المتواصلة التي أدخلت في أساليب عمل المجلس منذ عقد المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن تنفيذ المذكرة S/2006/506،

وعند الاستجابة للأزمات. إن المجلس لن يجني إلا الفائدة من هذه التفاعلات. ومن رأينا أنها ستسمح للمجلس بأن يستجيب بصورة ملائمة في تنفيذ ولايته بصون السلم والأمن الدوليين.

وبعد الإعراب عن تقديري للتحسينات أنتقل الآن إلى المسائل المتبقية المتصلة بأساليب عمل المجلس. والسؤال الذي يود وفدي طرحه هو ما إذا كان المجلس قد حسن شفافيته تحسينا ملموسا. ورغم تسجيل بعض التحسينات فإننا نرى أنها لم تكن كافية. صحيح أن المجلس يعقد الآن اجتماعات علنية أكثر مما كان يعقده قبل بضع سنوات. وصحيح أيضا أن الابتكارات الحديثة زادت من التواصل مع الأطراف ذات الصلة، بما فيها البلدان المساهمة بقوات وشرطة. ونعترف كذلك بأن المجلس حسن تدفق المعلومات حول برنامج عمله من خلال الاجتماعات الشهرية المنتظمة التي تعقدها الرئاسة مع الأعضاء - وهي ممارسة شجع وفدي عليها بهمة أثناء دورة عضويته في المجلس.

غير أننا عندما نتأمل في عملية صنع القرار في هذا الجهاز لا بد وأن نخلص إلى أن ثمة حاجة إلى التحسين. فالمداورات التي يجريها المجلس بشأن مشاريع قراراته، على سبيل المثال، ينبغي أن تكون مفتوحة أمام مداورات حقيقية فيما بين جميع أعضائه، بما في ذلك المنتخبون العشرة، وينبغي ألا تكون حكرا على قلة من الأعضاء.

ووفد جنوب أفريقيا، شأنه شأن وفود أخرى كثيرة، يقدر قيمة مشاورات المجلس بكامل عضويته لتحقيق الكفاءة في المجلس. ولكن أعضاء مجلس الأمن يجب أن يخضعوا للمساءلة في هذه العملية. وتود جنوب أفريقيا أن تشجع أعضاء المجلس على مواصلة ممارسة توفير المعلومات لغير الأعضاء عن نتائج المشاورات. وأذكر المجلس بأن الميثاق ينص على أن المجلس يتصرف بالنيابة عن عضوية الأمم

ومن الحيوي أن ينقذ مجلس الأمن نفسه بسرعة من اعتقاد البعض بأن ولايته تقتصر على الموافقة على عمليات حفظ السلام. فحفظ السلام لا يعني دائما مجرد نشر القوات في حالات الصراع. فهو سلسلة من الوساطة لمنع نشوب الصراع إلى حفظ السلام، عند الاقتضاء، وإلى بناء السلام وتدعيم السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الأمم المتحدة الاستفادة من الأدوات المختلفة للتعامل مع الحالات المختلفة. فعلى سبيل المثال، هناك توافق في الآراء على أنه يجب ألا يعتبر حفظ السلام وبناء السلام عمليتين تعاقبيتين، بل بدلا من ذلك ينبغي النظر إليهما وتنفيذهما بطريقة متكاملة. وبالتالي، ما هو مدى استعداد مجلس الأمن للسماح بحيز واف أمام لجنة بناء السلام للمشاركة في وضع ولايات مجلس الأمن؟

ويلزم إجراء المزيد من التحسينات في مشاركة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة. ومن رأينا أن المشاركة المبكرة لمجلس الأمن مع البلدان المساهمة بالقوات والشرطة تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب ترسيخها. وهذه المشاركات يجب هيكلتها بطريقة تتيح لتلك البلدان فرصة المساهمة بصورة مباشرة في المناقشة الجارية في المجلس فيما يتصل بتجديد ولايات عمليات حفظ السلام. فحفظ السلام شراكة في المقام الأول بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبالإضافة إلى التحسينات السالفة الذكر أحاط وفدي علما أيضا مع الاهتمام بالابتكارات الحديثة في المجلس فيما يتعلق بزيادة تفاعلاته مع الأطراف المعنية بصراع معين، مثل المشاركات في عام ٢٠٠٩ مع سري لانكا وتشاد والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وتكرر جنوب أفريقيا وجهة نظرها بأن جميع الأطراف المتورطة في الصراعات ينبغي التواصل معها في عملية مداورات المجلس وصنع القرار فيه بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله

لأن هذه هي المرة الثالثة فقط في غضون ١٦ سنة التي يجري فيها المجلس مناقشة في صيغة مفتوحة حول هذا الموضوع الهام.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لقيادة اليابان المتواصلة وجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي ترأسونه حالياً، السيد الرئيس. كما نرحب بمبادرات دول مجموعة الصغار الخمس في هذا الصدد وندعمها.

الأنشطة العديدة المتزايدة التي يضطلع بها مجلس الأمن تمخضت عن تأثير محسن على العضوية العامة. لذلك ينبغي لغير الأعضاء بالمجلس أن يكونوا على اطلاع أفضل على عمل المجلس وينبغي أن تتاح لهم فرصة المساهمة في ذلك العمل.

وزيادة تكييف أساليب عمل مجلس الأمن تشكل مجالا من أهم مجالات إصلاح المجلس؛ وهو مجال يوجد شعور واسع بالاتفاق بشأنه. وسلوفينيا ترحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتصل بزيادة شفافية وكفاءة المجلس، وكذلك اشتماليته للدول غير الأعضاء به وتفاعله معها. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتصل بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تدلي بها الرئاسة لغير الأعضاء في بداية كل شهر، مما يتيح إمكانية الحصول على معلومات مفيدة عن برنامج عمل المجلس الشهري. كما نقدر المشاورات التي نظمتها أوغندا وفيت نام مع غير الأعضاء أثناء السنتين الماضيتين، قبل اعتماد التقرير السنوي لمجلس الأمن.

لكن الحاجة تقوم إلى تفاعل وحوار معزز أوسع بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين، لا سيما مع الدول المتأثرة مباشرة أو المعنية أو المهتمة، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، ومع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

المتحدة. وهذا يعلي بالضرورة بأن تلك العضوية لها الحق في الحصول على المعلومات بشأن التطورات في المجلس. وإن الشفافية في عمل المجلس تساهم في مصداقيته.

عندما تأسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ أدت جنوب أفريقيا دورا محوريا في صياغة الميثاق وإنشاء مؤسسات المنظومة. إننا نؤمن بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى مجلس أمن. لقد تأسس هذا الجهاز حتى يصون السلم الدولي ويعطي المجتمع الدولي آلية فعالة لمنع اندلاع الحرب. وقد فشل في كثير من الأحيان لكن نجاحاته، لحسن الحظ، تفوق إخفاقاته.

إننا نرى أن المجلس حتى تزداد فعاليته يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى أن يصبح أكثر تمثيلا، وذلك يقتضي التوسيع في فئتي عضويته. وبالمثل يلزمه أن يعالج المشاكل التي تعتور أساليب عمله، التي لم تنشر إلا إلى القليل منها، بطريقة تتسم بالأمانة والشفافية والفعالية. وإن الإبقاء على الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى المساهمة في زيادة تآكل مصداقيته وشرعيته بصفته الجهاز الأول المكلف بضمان أن يسود السلام والأمن والاستقرار في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة اشتيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على اتخاذكم زمام مبادرة عقد اجتماع اليوم المفتوح بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وعلى إعدادكم الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2010/165، المرفق) لتوجيه دفة مناقشتنا والتركيز على تنفيذ التدابير الواردة في مرفق المذكرة الرئاسية S/2006/507 الصادرة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونرى أنه لمن حسن التوقيت والمناسب جدا أن تتاح للمجلس ولعضوية الأمم المتحدة الأوسع هذه الفرصة،

أسماء الأفراد والكيانات في القوائم وإجراءات حذفها منها وتأسيس مكتب مستقل لأمين مظالم.

ونحث الأعضاء الدائمين على النظر في الامتناع عن الإدلاء بصوت معارض ضمن معنى الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق في حالة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو فيما يتصل بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

ختاماً، نؤيد المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة عمل المجلس وتحسين طريقة تصريف شؤونه اليومية - على سبيل المثال، السماح للمشاركة التامة لجميع أعضاء المجلس في إعداد القرارات ... إلخ، وتحسين قدرة الأعضاء المنتخبين حديثاً للاضطلاع التام بواجباتهم. لقد تطورت أساليب عمل مجلس الأمن على مر السنين. ولكنها تظل مهمة لم تنجز بعد وتتطلب استعراضاً دورياً وتنفيذاً لزيادة الشفافية والخضوع للمساءلة في المجلس وزيادة كفاءته. وإن مشاركة العضوية الأوسع في عمل مجلس الأمن تظل عاملاً أساسياً يخدم المنظمة بأسرها بطريقة أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أشيد بكم على مبادرتكم بتضمين برنامج عمل المجلس هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة أخرى لتبادل وجهات النظر وتقديم الاقتراحات بشأن مسألة تكتسي أهمية خاصة وتحظى بعظيم اهتمام جميع أعضاء المنظمة. فبعد غياب امتد ١٨ شهراً يعود مجلس الأمن إلى عقد مناقشة أخرى حول أساليب عمله. إننا نعتبر ذلك علامة إيجابية على التزام أعضاء المجلس، لا سيما الأعضاء الدائمون، بالتقييم المستمر لعمل المجلس والسعي إلى تحسينه. ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أن هذا الموضوع جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح العامة لمجلس الأمن، التي تنطوي

الاجتماعات التي تعقد بصيغة أريا يجب اللجوء إليها بقدر أكبر. ونرحب بالنهج الابتكارية الحديثة، من قبيل المناقشات والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وفي المناقشات المتصلة بمسائل متصلة بحالات معينة خاصة ينبغي السماح للأطراف المتأثرة مباشرة أو الأطراف المهتمة بصورة خاصة بأن تتكلم قبل أعضاء المجلس وأن تطرح وجهات نظرها. وإن توقيت ونوعية التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة يمكن تحسينهما أكثر.

ونرحب بزيادة عدد الاجتماعات العلنية، لا سيما الإحاطات الإعلامية التي يدلي بها المسؤولون من الأمم المتحدة، وكذلك الإحاطات الإعلامية المنتظمة والحسنة التوقيت التي يدلي بها أعضاء المجلس لغير الأعضاء عن عمل المجلس وهيئاته الفرعية. ونرحب بعقد المناقشات المواضيعية الموجهة نحو النتائج ونؤيد إدراج الأحكام المواضيعية الأساسية في القرارات القطرية الخاصة عندما يكون ذلك مناسباً.

وسيسفيد غير الأعضاء بالمجلس أيضاً إذا أتاح رئيس مجلس الأمن مشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية للدول غير الأعضاء حالما تعرض تلك المشاريع في المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل عضويته.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على أهمية سيادة القانون في تناول المسائل المطروحة على جدول أعماله. وهذا يشمل النص على الأحكام التي تقضي برفع لواء القانون الدولي والنهوض به وكفالة أن تكون جذور قرارات المجلس مترسخة في متن ذلك القانون بمجمله، بما في ذلك الميثاق ومبادئ القانون العامة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

ونرحب بمزيد من النظر في طرق تحسين الشفافية في لجان الجزاءات وتحسين عملها، مثل إقرار إجراءات إدراج

فإذا ما اعتمدت المبادئ المذكورة آنفا بشكل شامل كركائز لأساليب العمل، سيكون من الممكن تنفيذ التدابير والاقتراحات المقدمة من أغلبية كبيرة من الوفود، التي تسعى في النهاية، كما قلت، إلى جعل عمل المجلس يحظى بشعبية أكبر وإلى منحه مزيدا من القوة والكفاءة.

ومن الضروري تعزيز الآليات المؤسسية للتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة كما هو وارد أصلا في ميثاق المنظمة، كالمادة ١٥، التي تنص على أن الجمعية العامة ينبغي أن تتلقى تقارير سنوية وتقارير خاصة من مجلس الأمن وأن تنظر فيها، والمادة ٢٤ التي تنص بالتحديد على أن يقدم مجلس الأمن تقريرا سنويا وكلما دعت الضرورة تقارير خاصة إلى الجمعية العامة للنظر فيها. ومما لا لبس فيه أن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن يحق لها أن تحصل على المزيد من المعلومات الموضوعية، وليس مجرد المعلومات الوصفية، كما هو الحال بالنسبة للتقارير السنوية.

وجلي أن هذا الأمر متصل مباشرة بمسألة أساليب العمل. كما أن تحسين وتعزيز نظم التفاعل تمثل حاجة عاجلة للغاية، لا سيما أننا نرى مختلف المسائل المتشابكة، مثل الأمن وحفظ السلام وبناء السلام، التي أصبحت مترابطة مع التنمية.

ومن المسلم به أن هناك اتفاقا واسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء حول الحاجة إلى إحراز تقدم كبير ومستمر في تحسين أساليب عمل المجلس لكي تلي وتعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. وسيساعد ذلك على أن ينظر إلى المجلس كهيئة تعكس صورة للشرعية ليس في نظر مجموع الأعضاء فحسب، بل أيضا في نظر الرأي العام العالمي. ومن هذا المنطلق، تأمل بيرو أن ترى إحراز تقدم ملموس من قبل المجلس نحو تحقيق ذلك الهدف.

على مناقشة مسائل أخرى وتسعى بشكل شامل إلى جعل المجلس أكثر شفافية وكفاءة وشرعية.

ويتضح من قراءة الورقة المرفقة برسالتكم المؤرخة ١ نيسان/أبريل، سيدي، أن مجلس الأمن قد نفذ إجراءات لجعل عمله أكثر فعالية ولتشجيع المشاركة الأوسع من قبل الدول غير الأعضاء في المجلس والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة (S/2006/507)، وقد تضمن مرفق تلك المذكرة سلسلة من القواعد التي تسعى إلى استكمال وتحديث بعض أساليب العمل. وقد صاغ فريق عامل المرفق، وأسهمت في ذلك بيرو، التي كانت حينذاك عضوا غير دائم في المجلس.

وقد وردت في الوثيقة S/2006/507 مجموعة من المبادئ التوجيهية التي أوجزت ممارسة المجلس التي تضمنت تعديلات إضافية لإجراءاته. وتمثل تلك الوثيقة خطوة هامة إلى الأمام في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، التي خطت خطوة أخرى بفعل المناقشة المفتوحة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968) وما أعقب ذلك من تنفيذ - وعلي أن أقول أنه كان تنفيذا جزئيا - لبعض الإجراءات لتعزيز افتتاح أكبر في عمل المجلس.

ولكن وفد بلدي يرى أنه ما زال هناك مجال واسع لتحقيق المزيد من الشفافية والفعالية والمساءلة في عمل المجلس. ومن الضروري إجراء تقييم ذاتي نزيه وشامل لتمكيننا من تحديد الخطوات الجديدة التي ينبغي اتخاذها لتعزيز الشفافية والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ويجب أن أشدد على أن تلك الأفكار ينبغي النظر فيها وتطويرها بطريقة متوازنة، بحيث لا يحظى أي مفهوم بأفضلية على أي مفهوم آخر. إن الحاجة إلى السعي من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة في عمل المجلس ينبغي ألا يتم على حساب تقليص الشفافية أو زيادة الانفتاح والمشاركة والحصول على المعلومات من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس.

النهائية التي يناقشها الخبراء يمكن نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

ونحن نرحب بتقديم إحاطة إعلامية مؤخرا بشأن برنامج العمل الشهري للمجلس للدول غير الأعضاء في المجلس. ومع ذلك، نشعر بالأسف لأن الإحاطات الإعلامية بعد المشاورات غير الرسمية لا تزال مخصصة إلى حد كبير وتتوقف على حسن نية وتوافر أعضاء معينين من وفد رئيس المجلس. ونظرا للميل المتزايد إلى تنظيم اجتماعات الخبراء، فإننا نناشد المجلس بقوة تعزيز الشفافية في ذلك الصدد بإعلان تلك الاجتماعات في يومية الأمم المتحدة وتنظيم إحاطات إعلامية بشأنها. ونرحب بزيادة التغطية الخطية لاجتماعات الهيئات الفرعية. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير أخرى لتيسير إمكانية الوصول إلى اجتماعات الهيئات الفرعية.

وفيما يتعلق بالشؤون الحساسة من الناحية السياسية، فإننا في أغلب الأحيان نشهد تردد المجلس في التصدي للحالات غير المدرجة في جدول أعماله الرسمي، ولكنها بالرغم من ذلك تتطلب اهتمام المجلس. ومؤخرا، نظر المجلس في إيجاد صيغ غير رسمية لمعالجة تلك الحالات. وذلك أمر مثير للاهتمام ونهج ابتكاري.

لقد تحسن التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونحن نؤيد عقد حوار منتظم بين المجلس ورئيس تلك اللجنة. وسنرحب بزيادة إشراك المجلس للبلدان المعنية ودعوة رؤساء تشكيلاها المخصصة لكل بلد إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية ذات الصلة.

وأخيرا، ينبغي زيادة إدماج المسائل المواضيعية، مثل حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والنساء والسلام والأمن، في مناقشات الحالات الخاصة بكل بلد وإدراجها بشكل منهجي في اختصاصات بعثات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا، وهو آخر المتكلمين هذا الصباح.

السيدة غراو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أهنئكم على دوركم الفعال في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. لقد أثارت المناقشة التي عقدت قبل عامين الكثير من الأفكار المفيدة. ولهذا السبب نحن نتطلع إلى عقد مثل هذه المناقشات سنويا. يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة الدول الصغيرة الخمس. وأود أن أضيف بعض التعليقات.

لقد قدمتم لنا، سيدي الرئيس، ورقة مفاهيمية ممتازة (S/2010/165، المرفق) إنها تبين أن أساليب العمل قد تحسنت بشكل كبير. وتقول إن عددا متزايدا من القرارات التي اتخذها المجلس يتعين أن ينفذها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، من الضروري أن يتم إبلاغ الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن مداولاته في أقرب وقت ممكن وأن تساهم في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

ويمكن تقسيم تدابير تحسين أساليب العمل إلى ثلاث فئات: أولا، التحسينات الفنية التي يمكن تنفيذها بسرعة، وثانيا، الممارسات القائمة التي ينبغي تطبيقها على نحو أكثر انتظاما، وأخيرا، المسائل الأكثر حساسية من الناحية السياسية التي نعتقد أن الأفضل حل كل حالة على حدة.

ومن منظور فني بحت، يمكن زيادة الفعالية والشفافية من خلال استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات. على سبيل المثال، فإن مذكرات الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة في مشاورات غير رسمية أو مشاريع الوثائق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن.
وستستأنف الساعة ١٥/٠٠.
علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك المناقشة المفتوحة إلى إجراء استعراض معمق للمذكرة الرئاسية S/2006/507 وتعزيز اعتماد صيغة مستكملة لتلك المذكرة بنهاية هذا العام. ويمكن إعداد خطة عمل لتنفيذها في إطار زمني واضح. ونحن على استعداد للعمل مع المجلس في تلك العملية.